وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تقلبات السوق البترولية العالمية و أثرها على الاقتصاد الجزائري

- حالة الجزائر -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

بوعيطة مريم

إشراف الأستاذة:

د. قحام وهيبة

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفـــة	الجامعة الأصلية
د. صيد فاتح	أستاذمحاضر ـ أ ـ	رئيسا	جامعة20 أوت 1955سكيكدة
د.قحام وهيبة	أستاذة محاضر ـ أ ـ	مقررا	جامعة20 أوت 1955سكيكدة
أ. أرزيوقات مولود	أستاذ مساعد ـ أ ـ	ممتحنا	جامعة20أوت 1955سكيكدة

السنة الجامعية 2018/2017

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة السوق العالمية للبترول والأطراف الفاعلة فيها، وتحليل أثر المؤشرات عليها وانعكاس ذلك على تقلبات أسعار البترول، كما تهدف الى دراسة انعكاس تقلبات الأسعار على الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري له ارتباط وثيق بقطاع المحروقات وأن أي تقلبات أو تغيرات في أسعار البترول لها تأثير كبير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني.

كما تقترح الدراسة ضرورة تحضير الاقتصاد الجزائري لمرحلة ما بعد النفط والبحث عن بدائل.

الكلمات المفتاحية: البترول، السوق البترولية العالمية، أسعار البترول، الاقتصاد الجزائري، المؤشرات الاقتصادية.

Sommaire

L'objectif de cette recherche est d'étudier le marché pétrolier mondial et ses parties prenantes, d'analyser l'impact des indicateurs sur les fluctuations des prix du pétrole. Il vise également à étudier la réflexion des fluctuations de prix sur l'économie algérienne.

L'étude a conclu que l'économie algérienne est étroitement liée au secteur des hydrocarbures et que toute fluctuation ou variation des prix du pétrole a un impact significatif sur divers indicateurs de l'économie nationale.

L'étude suggère également la nécessité de préparer l'économie algérienne à la phase post-pétrolière et de rechercher des alternatives.

Mots-clés: Pétrole, marché pétrolier international, prix du pétrole, économie algérienne, indicateurs économiques.

The Abstract:

The aim of this research is to study the global oil market and its stakeholders, analyze the impact of indicators on oil prices fluctuations, and study the reflection of price fluctuations on the Algerian economy.

The study concluded that the Algerian economy is closely linked to the hydrocarbon sector and that any fluctuations or changes in oil prices have a significant impact on various indicators of the national economy.

The study also suggests the need to prepare the Algerian economy for the post-oil phase and look for alternatives.

Keywords: Petroleum, International Petroleum Market, Oil Prices, Algerian Economy, Economic Indicators.

شكر و تقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فلا يسعني المقام إلا أن أعبر عن شكري واحترامي للأستاذة المشرفة "**قحام وهيبة**" التي ساعدتني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة الكرام طيلة مشواري الدراسي وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور "**فاتح صيد**" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة والحكيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

فجزاكم الله عنا خير الجـــــزاء.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من يعجز اللسان عن وصف جميلهما إلى مفتاح جنة الخلد إلى والدي العزيزين

أطال الله فيعمرهما برا و إحسانا.

إلى جميع إخوتي و أخواتي

احتراما وتقديرا.

إلى جميع صديقاتي و أساتذتي في جميع مراحل الدراسة

تذكرا ووفاء

إلى جميع طلبة الماستر2 اقتصاد دولي دفعة 2018

عربون وفاء

إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان

شكرا وجزاءا

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي **مريم**

الفهرس

الفـــهرس

العنوان	الصفحة
الملخص	**I**
شكر وتقدير	**IV**
إهداء	**V**
الفهرس	**VII**
قائمة المصطلحات و الجداول	**X**
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: السوق العالمية للبترول	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: أساسيات حول البترول	**03**
المطلب 1: تعريف البترول و أنواعه	**03**
المطلب 2: موقع البترول ضمن مصادر الطاقة	**07**
المطلب 3: واقع احتياط / إنتاج / استهلاك النفط في العالم	**08**
المبحث الثاني: ماهية السوق البترولية العالمية	**15**
المطلب 1: تعريف السوق البترولية العالمية وأنواعها	**15**
المطلب 2: التطور التاريخي للأسواق البترولية العالمية	**19**
المبحث الثالث: أطراف السوق البترولية العالمية	**22**
المطلب 1 : الشركات العالمية للطاقة	**23**
المطلب 2 : منظمة الأوبك	**23**

المطلب 3 : الوكالة الدولية للطاقة	**28**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني: أسعار البترول ومحدداتها	
تمهيد	**32**
المبحث الأول : محددات أسعار البترول في الأسوق العالمية	**33**
المطلب 1 : ماهية السعر البترولي	**33**
المطلب 2:الطلب البترولي والعوامل المؤثرة فيه	**36**
المطلب3: العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه	**38**
المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها	**41**
المطلب 1 : التطور التاريخي لأسعار النفط 1873-1989	**41**
المطلب 2 : التطور التاريخي لأسعار النفط 1990-2015	**46**
المطلب 3 : العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار	**47**
المبحث الثالث: المنتجون و المستهلكون و دورهم في تحديد الأسعار	**52**
المطلب 1: المنتجون والمستهلكون ودورهم في التأثير على الأسعار	**52**
المطلب 2: ترقية الحوار بين المنتجين والمستهلكين	**56**
خلاصة	**59**
الفصل الثالث: تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**61**
المبحث الأول : واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	**62**
المطلب 1: النفط ضمن مصادر الطاقة	**62**

المطلب 2 : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	**72**
المبحث الثاني : تأثير تقلبات أسعار البترول و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	**80**
المطلب 1 : طبيعة البترول الجزائري	**80**
المطلب 2: تطور أسعار البترول وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009	**82**
المطلب 3 : تطور أسعار البترول وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري 2010- 2016	**83**
المبحث الثالث: عقبات وآفاق قطاع النفط في الجزائر	**90**
المطلب 1: المشاكل و التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر	**90**
المطلب 2: البدائل الطاقوية المتجددة للنفط في الجزائر	**93**
خلاصة	**95**
خاتمة عامة	**96**
قائمة المراجع	**100**

قائمة المصطلحات و الجداول

قـــائمة المصطلحـــات

المصطلح	المقصود
O. P.E.C	منظمة الدول المصدرة البترول
I.E.A	الوكالة الدولية للطاقة
O.E.C.D	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
P.I.B	الناتج المحلي لإجمالي
C.F.P.A	الشركة الفرنسية للبترول– الجزائر
S.N.Leapl	الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر
I.P.A	درجة الكثافة النوعية

قائـــمة الجـــداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(1-1)	درجة الكثافة النوعية و الكثافة *API* لمختلف انواع المنتجات النفطية	05
(2-1)	تطور استهلاك النفط من مصادر الطاقة في العالم خلال الفترة 2000 – 2016	07
(3-1)	تطور مستوى الاحتياطات العالمية من النفط خلال 2000 – 2016	10
(4-1)	تطور انتاج البترول حسب المناطق خلال الفترة 2000 – 2016	11
(5-1)	تطور استهلاك البترول في العالم خلال 2000 – 2016	13
(1-3)	تطور احتياطي النفط الخام الجزائري خلال الفترة 2000 - 2016	65
(2-3)	تطور انتاج النفط الخام الجزائري خلال الفترة 2000 – 2016	66
(3-3)	تطور استهلاك النفط الخام الجزائري خلال الفجوة خلال الفترة 2000 – 2016	67
(4-3)	حجم الصادرات من المحروقات الجزائرية خلال الفترة 2000 -2016	69
(5-3)	تطور وجهات التصدير الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2016	71
(6-3)	تطور مساهمة النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000 – 2016	73
(7-3)	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000 - 2016	76
(8-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2016	78
(9-3)	مقارنة البترول الجزائري ببعض انواع بترول دول الأوبك	81
(10-3)	تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة 2000- 2009	82
(11-3)	تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة 2010- 2016	39

مقدمة عامة

تمهيد

يعتبر النفط أحد أهم مصادر الطاقة في العالم إذ يشكل استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، باعتباره مصدر هام للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة، وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في احلال طاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

ومن جهة أخرى فإن لتقلبات أسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية، وبما أن اقتصاديات الدول المنتجة/المصدرة للنفط تعتمد على ايرادات النفط كمصدر رئيسي، وهذه الاخيرة ترتبط بتطورات الاقتصاد العالمي وبظروف السوق النفطية، فان هذا يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني وهو ما أدى الى وجود اختلال في هيكل صادراتها، كما أن هذا القطاع لا يزل يلعب دور رئيسي في تمويل التنمية الشاملة، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تملك احتياطيا هاما من النفط، لهذا فان استراتيجيتها التنموية ومند الاستقلال اعتمدت على هذا المورد كمصدر أساسي للدخل والتصدير.

إشكالية الدراسة.

إن تقلبات أسعار النفط سواء كانت في اتجاه تصاعدي أو انحداري لها عواقب سلبية عالميا تمس النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية للمستهلكين والمنتجين للنفط على حد سواء، مما يحتم ايجاد آلية حوار بين المستهلكين والمنتجين للنفط يحقق اعتدال الأسعار وتأمين الامدادات النفطية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الاطراف وتؤدي إلى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية للإنسانية.

وبما أن الجزائر من بين الدول التي تعتمد في اقتصادها على ايرادات المحروقات فان تقلبات أسعار النفط في السوق له تأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي اعاقة الحركة التنموية، هذا الوضع يحتم على الدولة اعادة النظر في ايجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال ما سبق يتبادر الى اذهاننا التساؤل التالي:

الى أي مدى تؤثر تقلبات الأوضاع في السوق البترولية العالمية على الاقتصاد الجزائري ؟

التساؤلات الفرعية.

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أطراف السوق البترولية العالمية وما طبيعة العلاقة التي تربطها؟

- ماهي محددات أسعار البترول في السوق البترولية العالمية؟

- ماهي درجة مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري وماهي انعكاسات تقلبات أسعاره على الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة.

للإجابة على الاسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية :

- هناك عدة أطراف للسوق البترولية العالمية تتحكم في تحديد الأسعار تبعا لمصالحها.

- توجد عدة محددات تؤثر على تقلبات أسعار البترول في السوق البترولية كما أن حدة التقلبات يمكن تخفيفها بواسطة الحوار بين المنتجين والمستهلكين.

- يرتبط الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات كما أن تقلبات اسعاره لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية .

التعريفات الاجرائية.

البترول: البترول هو ذلك المادة الخام الغنية بالطاقة والتي تحتوي على الكثير من المواد الأولية والذي يعني الزيت الذي يستخرج من الصخرة.

السوق البترولية العالمية: السوق البترولية العالمية هي مكان تبادل السلعة النفطية وفقا لقوى العرض والطلب.

مقدمة عامة

أهمية الدراسة.

تكتسي أهمية دراسة هذا الموضوع دراسة البترول باعتباره أحد الموارد المهمة التي يمكن أن تؤدي إلى التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات أسعاره ودراسة السوق النفطية بأسلوب اقتصادي بما أنها تؤثر على الاقتصاديات النفطية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- قياس أثر تقلبات أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية.
- الوقوف على ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد مما جعله عرضة للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق النفطية.

دوافع ومبررات الدراسة

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الاهتمام الشخصي بمجال الطاقة وخاصة النفط ومحاولة فهم تقلبات أسعاره المستقبلية.
- الدور الكبير الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال عوائده النفطية التي تعتبر عمود الاقتصاد الجزائري.
- موضوع الساعة وحداثته وتقلب أحداثه ومحاولة فهم مشاكله.

منهج الدراسة

قصد الالمام بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة ، اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي** الذي يلائم الموضوع وذلك باستخدام الكتب والمجلات ومختلف المراجع التي ساعدتني في ابراز الاطار النظري للبترول والسوق البترولية العالمية والأسعار، بالإضافة الى **المنهج التحليلي** خاصة في الفصل الثالث للوقوف على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بهدف تحليل وتفسير المعطيات والاحصائيات خلال الفترة الممتدة بين 2000- 2016 وذلك باستعمال المواقع الرسمية من خلال بنك الجزائر وتقارير الأوبك وغيرها.

الدراسات السابقة.

1- دراسة قويدري قويشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2008-2009، تمثلت إشكالية الدراسة في:

ماهي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على إمكانيات الجزائر البترولية والتطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها وأهم الفاعلين في السوق النفطية والحوار بين المنتجين والمستهلكين للبترول ودراسة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي وكذا الميزانية العامة.
وقد خلصت الدراسة إلى:

أن الصناعة البترولية معقدة و تحتوي على مخاطر كبيرة و أن الجزائر تحتل موقع تنافسي ضمن الدول المصدرة، وأن السعر البترولي يتحدد وفق عوامل اقتصادية و سياسية وأن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، والاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا أننا ركزنا على تقلبات الأوضاع في السوق البترولية وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري بالإضافة أننا قمنا بتمديد فترة الدراسة إلى غاية 2016.

2- دراسة جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010على الاقتصادات النفطية حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2011-2012، وقد تمثلت اشكالية الدراسة في:

ماهو انعكاس تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات النفطية؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

يهدف هذا البحث إلى محاولة استكشاف السوق العالمية للنفط من خلال تسليط الضوء على تطورها التاريخي وهيكلها الحالي، إضافة إلى محاولة قياس أثر أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى:

عرفت الأسعار تقلبات كبيرة حيث ارتفعت بشكل ملفت خلال مراحل معينة ومراحل أخرى انخفضت فيها الأسعار بحدة، وقد تأثرت الدول النفطية بارتفاعات الأسعار ايجابا حيث تحصلت على موارد مالية أنفقتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تسببت في طمس نقاط الضعف البنيوي في اقتصادها، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا باعتبارها درست أثر تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاد الجزائري ونحن قمنا بتمديد فترة الدراسة الى غاية 2016.

3- دراسة وحيد خير الدين: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012-2013،و تتمثل اشكالية الدراسة في:

إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي؟ وماهي أهم الاستراتيجيات البديلة لها؟

تهدف هذه الدراسة الى:

التعرف على المورد الأكثر اثارة للصراعات على المستوى الدولي وهو الثروة النفطية ودور وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة وبالنسبة للجزائر وتهدف للتطرق الى استراتيجية استغلال الثروة البترولية في الاسواق الدولية، والاستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية على المستوى الدولي والجزائر بصفة خاصة.

وقد خلصت الدراسة الى:

أن الثروة النفطية تعتبر المساهم الاول في تطير الاقتصاد الدولي وان الطاقات المتجددة من بينها الطاقة الشمسية و التي من الممكن أن الاحتياج العالمي وأن القطاع الزراعي يعتبر بديلا مناسبا لتحقيق التنمية ومن خلال هذه الدراسة يمكن معرفة البدائل المتاحة لقطاع المحروقات الذي يعتبر عماد الاقتصاد الجزائري.

4- دراسة سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015، و تتمثل اشكالية الدراسة في:

كيف يمكن لتقلبات أسعار البترول أن تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية وأثرها على بعض مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية والوقوف على عجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في انفراد قطاع المحروقات بقيادة الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى:

تتميز السوق النفطية العالمية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين، وأن الجزائر حاولت بعد الاستقلال القضاء على تبعيتها الاقتصادية فكان لابد من الالتفاف حول قطاع يؤمن هذه الأموال الازمة فكان قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد القادر على القيام بهذا الدور، وباعتبار العوائد النفطية تتعلق بتقلبات أسعار البترول، فهذه الدراسة قدمت لدراستنا مختلف المحطات التي مر بها البترول وأثر تقلبات أسعاره في تلك الفترة نحن بصدد تمديد هذه الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2016.

محتويات الدراسة:

من خلال طرح إشكالية دراستنا وبناء على الأهداف والفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة إضافة إلى جملة من التوصيات المقترحة وإعطاء آفاق للدراسة وتتمثل فصول الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول: السوق العالمية للبترول.

الفصل الثاني: أسعار البترول ومحدداتها.

الفصل الثالث: : تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

تمهيد

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم فهو سلعة استراتيجية دولية لها قيمة اقتصادية عالية، نظر لأهمية وندرته النسبية، فهو محور التقدم، وكذلك يعتبر أداة للسيطرة والحروب، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى تطورات تاريخية مهمة، فالسوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول البترول.

المبحث الثاني: ماهية السوق البترولية العالمية.

المبحث الثالث: أطراف السوق البترولية العالمية.

المبحث الأول: أساسيات حول البترول.

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، حيث يحتل مكانة عالية في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة منها في قطاع النقل، فهو يؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يعتبر البترول من أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض، و ذلك باعتباره عصب الحياة ومصدر رئيسي للطاقة في العالم مند 1950 إلى الآن مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم، الطاقة المتجددة، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق لتعريف البترول وأنواعه وكذا الأهمية التي يكتسبها.

المطلب1: تعريف البترول و أنواعه.

تعددت التعاريف فيما يخص البترول و سوف نتناول البعض منها:

أولا: تعريف البترول

لفظ البترول يقابله لفظ لاتيني الأصل يتكون من مقطعين (*PETRO*) ويعني الصخرة و(*OLEUM*) ويعني الزيت أي معناها الزيت الذي يستخرج من الصخرة وهو ذلك السائل الأسود الذي يخرج من باطن الأرض.[1]

ويعرف أيضا أنه "مادة مهمة غنية بالطاقة تحتوي على الكثير من المواد الأولية".[2]

أشهر النظريات العلمية التي تقوم بتفسير تكون البترول تقول أنه نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة وضغط شديد ولفترة زمنية طويلة.[3]

ويعرف أيضا "البترول هو المادة الخام الذي تستخرج من الحقول"[4] كذلك "يوجد ما يعرف البترول الرملي وهو خليط من الرمل والطمي والماء وبترول ثقيل".[5]

---

[1] – مصطفى جاب الله ، **تقلبات أسعار النفط و علاقتهما برصيدي الموازنة العامة و ميزات المدفوعات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المسيلة، الجزائر، العدد التاسع ، المجلد الأول، جوان 2016، ص2.

[2] – Elisaleth Combres, Florence Thinard , **Le Pétrole ,** Crallimard Jeunesse, Italie, 2010,P9

[3] – حاتم الرفاعي، **البترول ذروة و تداعيات الانحدار**، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع ، مصر، 2006، ص41.

[4] – داود سعد الله ، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص10.

[5] – حاتم الرفاعي، نفس المرجع، ص 42.

نستخلص من التعاريف السابقة أن البترول هو ذلك المادة الخام الغنية بالطاقة والتي تحتوي على الكثير من المواد الأولية و الذي يعني الزيت الذي يستخرج من الصخرة.

ثانيا: أنـواع البترول.

يتنوع البترول الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة لها إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بدرجة الكثافة واللزوجة والمحتوى من الكبريت.[1]

1- الكثافة:

والتي تعبر عن خفة النفط وثقله وتقاس عادة بمقياس معهد البترول الأمريكي وحسب هذا المقياس نجد الأنواع التالية:

أ- **النفط الخفيف:**

بدرجة جودة أعلى من 31.1 أي أن كثافتة النوعية أقل من0.87.

ب- النفط المتوسط:

بدرجة جودة بين22.3 إلى31.1 أي أن كثافتة النوعية بين 0.87-0.92.

ج- النفط الثقيل: بدرجة جودة أقل من 22.3 أي أن كثافتة أعلى من 0.92، و يتصف النفط الثقيل علاوة على كثافتة العالية و انخفاض درجة جودته، بارتفاع لزوجته والتي تكون عادة فوق 10 سنتي باوز، ويصنف المركز الكندي للطاقة *(the canadian centre for energy)* النفط الثقيل نفسه إلى تصنيفات مختلفة طبقا لكثافته النوعية، و لزوجته في الظروف المكمنية، فنجد النفط الثقيل والذي تزيد جودته 10، ولزوجته أقل من 10 آلاف سنتي باوز و يتدفق عند الظروف المكمنية، [2]والنفط الثقيل جدا *(extra heary ail*،[3] يوجد تحت سطح الأرض في أعماق أبعد مقارنة بالبيتومين و يعبر أكثر جودة من ناحية الكثافة ،[4] الذي تقل درجة جودته عن 10 و تبلغ لزوجته في المكان أقل من 10 آلاف باوز، أي أن له بعض السيولة في الظروف المكنية، والبيتبرومين الطبيعي والذي يتواجد مصاحب مع الرمال

---

[1] – سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التسمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية ،تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، ص3.

[2]– رقية سهلي ، **تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من (الجزائر،ليبيا، الامارات، السعودية)**، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2016-2017، ص83 .

[3] – علي رجب، **صناعة النفط و الغاز الطبيعي غير التقليدية خارج أمريكا وآفاقها المستقبلية** ،مجلة النفط و التعاون العربي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ، الجزء الأول، الكويت، العدد 157، المجلد الثاني والأربعون ،2016،ص15 .

[4] – علي رجب، **صناعة النفط و الغاز الطبيعي غير التقليدية خارج أمريكا وآفاقها المستقبلية**، مجلة النفط و التعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ، الجزء الثاني، الكويت، العدد 157، المجلد الثاني والأربعون، 2016، ص11.

ويشار إليه برمال القار أو الرمال النفطية وتقل درجة جودته عن 10 و تبلغ لزوجته في المكان 10 آلاف سنتي باوز.

2- **حسب محتوى الكبريت :**

أما التمييز من حيث كمية الكبريت فإن له كذلك مقاييسه، فالنفط الذي يطلق عليه تسمية "النفط الحو" يحتوي على أقل من 0.5 % من الكبريت من حيث الوزن ومن أمثلته نفط غرب تكساس، أما النفط الذي تتفاوت فيه نسبة الكبريت ما بين 0.5% و1.5% فيسمى النفط الحامض المتوسط، وإذا زادت نسبة الكبريت على 1.05% فعندها يسمى النفط الحامض وتعود هذه التسميات إلى بدايات اكتشاف النفط عندما كان العاملون في حقول النفط يقومون بتذوق النفط للتأكد من كمية الكبريت فيه.[1]

وفيما يلي جدول يوضح لنا درجة الكثافة النوعية والكثافة *API* لمختلف أنواع المنتجات النفطية.

جدول رقم (1-1): درجة الكثافة النوعية والكثافة *API* لمختلف أنواع المنتجات النفطية.

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في البطن المتري	الكثافة حسب *API*
زيت الخام	0.97 - 0.80	6.6- 8.0	12.9-45.4
بنزين الطائرات	0.78 - 0.80	8.2- 9.1	49.9-70.6
بنزين السيارات	0.79 - 0.81	8.1- 9.0	47.60- 67.6
كيروسين	0.84- 0.78	7.6 - 8.2	37.0- 49.9
زيت الغاز	0.90- 0.82	7.1 -7.8	25.7-41.1
الديزل	0.92-0.82	6.9 - 7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95- 0.85	17.5-35.0
زيت وقود	0.99-0.92	6.5- 6.9	11.4-22.3
اسفلت	1.10-1.00	5.8- 6.4	10.00

المصدر: حسين عبد الله، **البترول العربي – دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، 2003، ص3.

[1] – رقية سهلي، **تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من(الجزائر، ليبيا، الامارات، السعودية)**، مرجع سبق ذكره، ص84 .

ثالثا: أهمية النفط.

تنعكس أهمية النفط الاقتصادية في جوانب متعددة نستعرضها كما يلي:

1- النفط مصدر رئيس و حيوي للطاقة:

كانت فترة القرن السابع عشر بداية النهاية لدور المصادر الطاقوية القديمة، وفي نفس الوقت بداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة كالفحم والنفط.

2- النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:

النفط مادة خام أولية وطبيعية، كونها لا يمكن استعمالها و استهلاكها إلا بعد إجراء أو القيام بعدة عمليات إنتاجية صناعية مرحلية.

3- **النفط مصدر تمويل للاقتصاد:**

يعتبر النفط مصدر لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط.

4 - النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري:

للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري على المستوى الدولي والمحلي. نستنتج مدى أهمية الطاقة على اقتصاديات الدول المالكة لهذا المورد وعلى الدول المستوردة والمستهلكة له.[1]

[1] - أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي**، جامعة قاصدي مرباح، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر،،2013-2014 ص ص31-40.

المطلب 2: موقع البترول ضمن مصادر الطاقة.

يتميز النفط بامتلاكه لقوة تنافسية ضمن مصادر الطاقة البديلة، فهو يعتبر من أبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا، باحتلاله المرتبة الأولى من حيث أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة،[1] و الجدول الموالي يوضح تطور و استهلاك كل مصدر من مصادر الطاقة في العالم خلال 2000 حتى 2016.

جدول رقم (1-2): تطور استهلاك النفط ضمن مصادر الطاقة في العالم خلال الفترة 2000-2016.

السنوات / البيان	2000		2005		2010		2016	
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
النفط	3519.0	38.69	3861.3	36.34	4028.1	33.56	4418.2	33.28
الغاز الطبيعي	2157.5	23.72	2512.2	23.64	2858.1	23.81	3204.1	24.13
الفحم	2216.8	24.72	2957.0	27.83	3555.8	29.62	3732.0	28.11
الطاقة النووية	585.0	6.43	627.0	5.90	626.2	5.21	592.1	4.46
الطاقة الكهرومائية	616.9	6.78	666.6	6.27	775.6	6.46	910.3	6.86
الطاقة المتجددة	-	-	-	-	158.6	1.32	419.6	3.16
اجمالي استهلاك الطاقة	9095.6	100	10624.0	100	12002.4	100	13276.3	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

-Bp Statistical Review Of World Energy June 2001-2017

من خلال الجدول السابق يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

يلاحظ أن إمدادات النفط تشكل عام 2016 حوالي 4418.2 مليون طن مكافئ نفط من استهلاك الطاقة الأولية في العالم، كما يلاحظ أن استهلاك النفط شهد تطورا وزيادة محسوسة كمية من سنوات 2000 إلى 2016 أما كنسبة تبقى تنخفض مقارنة باستهلاك مصادر الطاقة الأخرى، فالنفط لا يزال يحتل الصدارة ويشكل أكبر حصة بين مختلف مصادر الطاقة.

[1] - براهيم بلقة ، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط**، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014، ص15.

بالنسبة للفحم هو الآخر شهد ارتفاعا ملحوظا رغم أنه أكثر المصادر تلويثا للبيئة فوصل إلى 28.11% ويمكن إرجاع ارتفاع استهلاك الفحم إلى ارتفاع أسعار النفط مند بداية العقد الماضي ووصول أسعاره إلى مستويات قياسية وكذلك التوسع في استخدام تكنولوجيا الفحم النظيف في توليد الكهرباء في بعض البلدان كذلك سياسات الطاقة في الدول المستهلكة التي تتحيز للفحم المتوافر لديها على غرار مصادر الطاقة الأخرى رغم ميزته البيئية و كفاءته الحرارية الأقل. [1]

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد حافظ على نسبة ثم ارتفع بعد سنة 2010 ليصل 24.13% في 2016 وذلك بسبب تعافي الاقتصاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية أي هناك توجه لهده الطاقة.

بالنسبة للطاقة النووية فقد شهدت تراجع خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الظروف غير المواتية في عدد من البلدان المنتجة للطاقة النووية مثل الأمن والنفايات النووية، فبعض البلدان تخطط للتخلي عنها نهائيا.

أما بالنسبة للطاقة الكهرومائية والمتجددة أخدت تتزايد حصتها وأصبحت تحتل مرتبة متقدمة من الطاقة النووية، وهذا راجع لزيادة اهتمام العالم بالجانب البيئي.

المطلب3 : واقع احتياط/ إنتاج /استهلاك النفط في العالم.

نتطرق في هذا المطلب إلى احتياط وإنتاج النفط وأخيرا الاستهلاك في العالم

أولا: الاحتياطي العالمي من البترول.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المخزون في باطن الأرض،[2] و يتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف و يمكن التميز بين: [3]

1- الاحتياطي المؤكد (*Prover Reserves*):

يعني كميات البترول المؤكد وجوده فعلا في باطن الأرض حيث تؤكد لنا الدراسات الجيوسياسية و الهندسية

[1] - فاتح صيد، **مشكلات الغاز الطبيعي في التجارة الدولية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2014-2015، ص23.

[2] - حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،، الكويت، العدد 57، ص ص5-6 .

[3] - سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.

إمكانية استخراج هذه الكميات في المستقبل. [1]

2- الاحتياطي المحتمل (*Probable Réserve*s):

هو الكميات المتوقع وجودها على أساس مقارنة الأوضاع الجيولوجية لطبقات الأرض. [2]

3- الاحتياطي الممكنة (*Possible Reserves*):

هي تلك الكميات من النفط التي يمكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجع وجوده المعرف بأنه تلك الكميات من النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية. [3]

4- الاحتياطيات النهائية (*Utimate Reserves*):

الاحتياطيات النهائية و تتشكل من مجموع الاحتياطيات المؤكدة و المحتملة و الممكنة. [4]

وليكن لدينا الجدول التالي الذي يبين تطور مستوى الاحتياطيات العالمية من النفط خلال فترات مختلفة.

[1] – حمد بن محمد آل الشيخ ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكات للنشر، الرياض، 2007، ص72.

[2] – قويشح قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص16.

[3] – سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص98.

[4] – عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي**، مذكرة ماجيستر، علوم اقتصادية، الجزائر، 2008-2017، ص 34.

جدول رقم (1-3): تطور مستوى الاحتياطات العالمية من النفط خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليون برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2000		2005		2010		2016	
	الكميةQ	النسبة	الكميةQ	النسبة	الكميةQ	النسبة	الكميةQ	النسبة
أمريكا الشمالية	68.9	6.23	60.7	5.01	74.3	5.37	227.5	13.32
أمريكا الوسطى واللاتينية	97.9	8.86	103.2	8.53	239.4	17.30	327.9	19.21
أوربا و أوراسيا	107.9	9.76	145.2	12.00	139.7	10.09	161.5	9.46
الشرق الأوسط	696.7	63.05	742.7	61.40	752.5	54.40	813.5	47.66
إفريقيا	93.4	8.45	117.2	9.68	132.1	9.55	128.0	7.49
أسيا /الباسفيك	40.1	3.62	40.5	3.34	45.2	3.26	48.4	2.83
إجمالي الاحتياطي العالمي	1104.9	100	1209.5	100	1383.2	100	1706.7	100

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات

-Bp Statistical Review World Energy 2001- 2017 P 6،12

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياطي البترول العالمي عرف تطور كبيرا و مستمرا ، [1] حيث يلاحظ أن نمو الاحتياطات في المناطق المختلفة يتميز بعدم التجانس.

نلاحظ أن الشرق الأوسط يحوي أكبر احتياطي من البترول في العالم بنسبة 47.66% تتصدر السعودية بـ266.5 ألف برميل يوميا أي بنسبة 15.6 %من إجمالي العالم، في حين أن أمريكا الوسطى و اللاتينية شهدت تطورا بـ327.9 ألف برميل تتصدرها فنزويلا بـ300.9 ألف برميل يوميا أي نسبة 17.6%.

يلاحظ أن أمريكا الشمالية أيضا شهدت ارتفاع في الاحتياطي من 6.23% إلى حوالي 13.32% حيث تتصدر كندا بـ 171.5 ألف برميل يوميا أي بنسبة 10%.

بالنسبة لأوروبا و أوراسيا فقد عرفت تذبذب في احتياطاتها و استقرت عند 9.46% من إجمالي الاحتياطي العالمي حيث تستحوذ روسيا الفيدرالية على أكبر احتياطاتها بـ109.5 ألف برميل يوميا أي بنسبة 6.4%. ويلاحظ هناك ارتفاع طفيف بالنسبة لاحتياطيات إفريقيا و استقرت عند 7.49 من إجمالي الاحتياطي العالمي، تتصدر ليبيا بنسبة 2.8%، أما الجزائر فتأخذ نسبة 0.7% من الاحتياطي العالمي.

[1] – سليمان كعوان، **دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2015-2016، ص146.

أما عن آسيا/ الباسيفيك فتشهد هي الأخرى ارتفاع طفيف قدر بـ48.4 ألف برميل تتصدر الصين بـ25.7 ألف برميل يوميا أي بنسبة 1.5 من الاحتياطي.

ثانيا: تطور انتاج البترول في العالم

يمكن توضيح تطور إنتاج حسب المناطق في العالم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-4) : تطور انتاج البترول حسب المناطق خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: ألف برميل

السنوات / المناطق	2000		2005		2010		2016	
	الكميةQ	النسبة	الكميةQ	النسبة	الكميةQ	النسبة	الكميةQ	النسبة
امريكا الشمالية	13.904	18.56	13695	16.85	13808	16.81	19270	20.9
أمريكا الوسطى واللاتينية	6813	9.09	6897	8.48	6989	8.51	7474	8.11
أوربا وأوراسيا	14950	19.96	17533	21.57	17661	21.51	17716	19.22
الشرق الأوسط	23547	31.44	25352	31.20	25188	30.68	31789	34.50
إفريقيا	7804	10.42	9846	12.11	10098	12.30	7892	8.56
أسيا /الباسفيك	7874	10.51	7926	9.75	8350	10.17	8010	6.69
اجمالي انتاج العالم	74893	100	81250	100	82095	100	92150	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات

-Bp Statistical Revien Of World Energy 2001-2017.

بلغ الانتاج البترولي العالمي سنة 2000 حوال 74893 ألف برميل يوميا، وأخد يتزايد بسرعة حتى وصل سنة 2016 إلى 92150 ألف برميل يوميا و ذلك بسبب زيادة النمو الاقتصادي ارتفاع الطلب على النفط لتغطية هذا النمو.

نلاحظ من الجدول أن الشرق الأوسط تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الإنتاج العالمي من البترول بمقدار 31789 ألف برميل تتصدر المملكة السعودية بـ12.349 ألف برميل يوميا بنسبة 13.4 %، ثم تليها أمريكا الشمالية بنسبة 20.9% ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة13.4% و كندا والمكسيك النسبة الباقية، أما أوروبا وأوراسيا تحتل المرتبة الثالثة عالميا بنسبة 19.22% تتصدر روسيا الفيدرالية بنسبة 12.2%، والمرتبة الرابعة تحصلت عليها آسيا/الباسيفيك بما فيها الصين بـ3999 ألف برميل يوميا أي بنسبة 4.3 %تليها إفريقيا بـ 7892 ألف برميل يوميا تتصدر نيجيريا بـ2.2 % تليها أنجولا بـ2 % ثم الجزائر

بـ1579 ألف برميل يوميا أي بنسبة 1.7 %، نلاحظ أن أمريكا الوسطى و اللاتينية تحتل المرتبة الأخيرة انتاجا رغم ضخامة احتياطاتها تتصدر فنزويلا بـ2410 ألف برميل يوميا أي بنسبة 2.6 %.

ثالثا: تطور استهلاك البترول في العالم.

يستهلك البترول في جميع دول العالم و لكن تختلف نسب استهلاكه من دولة إلى أخرى،[1] وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط على الاطلاق. [2]

[1] – حافظ برجاس و محمد المجدوب، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر و التوزيع والاعلام، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص22.

[2] – توبي تشيلي، **النفط السياسة والقفز والكوكب** ، ترجمة دينا الملاح، العبيكان النشر والتوزيع ، الولايات المتحدة الامريكية ، الطبعة العربية الأولى، 2010، ص 47 .

جدول رقم(1-5): تطور استهلاك البترول في العالم خلال الفترة (2000-2016) و الفجوة*.

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنوات / المناطق	2000		الفجوة	2005		الفجوة	2010			الفجوة	2016		الفجوة
	الكميةQ	النسبة%		الكميةQ	النسبة%		الكميةQ	النسبة			الكميةQ	النسبة	
أمريكا الشمالية	23574	30.77	-2670	25023	30.00	-11328	23418	26.79	-9610	-4573	23843	24.69	-4573
أمريكا الوسطى واللاتينية	3855	5.03	2958	5006	6.02	1894	6104	6.98	885	498	6976	7.22	498
أوربا و أوراسيا	19582	25.56	-4632	20314	24.45	-2781	19510	22.32	-1849	-1077	18793	19.46	-1077
الشرق الأوسط	5021	6.55	18526	5712	6.87	19640	7821	8.95	17367	22358	9431	9.76	22358
إفريقيا	2439	3.18	5365	2731	3.28	7115	3291	3.76	6807	3955	3937	4.07	3955
أسيا /الباسفيك	21135	27.58	-13261	24294	29.24	-16368	27237	31.17	-18887	-25567	33577	34.77	-25567
اجمالي استهلاك العالم	76605	100	-	83080	100	-	87382	100	-	-	96558	100	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

-Bp Statistical Revien Of Enrgy 2001 - 2017

* الفجوة : الانتاج – الاستهلاك.

يتزايد الاستهلاك البترولي العالمي باستمرار حيث قدر مجموعة سنة 2000 حوالي 76605 ألف برميل يوميا ووصل سنة 2016 ما مقداره 96558 ألف برميل يوميا، وهذا بسبب النمو الاقتصادي المتزايد، أما حسب المناطق فتحتل آسيا/ الباسفيك الصدارة بـ33577 ألف برميل يوميا أي بنسبة 34.7% يتصدر العملاق الصيني بنسبة 12.8%و الهند بـــ4.6%، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 24.69% تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20.3%، و تحتل المرتبة الثالثة عالميا أوروبا و أوراسيا بنسبة 19.46% بما فيها روسيا الفيدرالية بنسبة 3.3 % تليها الشرق الأوسط بنسبة 9.76 % تتصدرها قطر بنسبة 4%، ونلاحظ أن أمريكا الوسطى و اللاتينية تحصلت على نسبة 7.22% تحتل فيها البرازيل الصادرة بـ3.1% تليها فنزويلا في المرتبة الثانية بنسبة 0.6%، أما افريقيا فكان استهلاك للبترول بـ3937 ألف برميل يوميا أي بنسبة 4.07% حيث كان للجزائر 412 ألف برميل يوميا أي بنسبة 0.4 %.

على العموم يتضح عدم التوازن ما بين الاحتياط و الإنتاج و الاستهلاك الذي يميز المناطق المختلفة انعكس في وجود فجوة سالبة (ما بين حجم الانتاج والاستهلاك) في كل من أمريكا الشمالية و أوروبا وأوراسيا وآسيا/ الباسفيك، في حيث أن باقي المناطق كانت الفجوة موجبة، إلا أن من المتوقع أن يضل الاحتياطي ونمو الانتاج يتركز في أو راسيا وتحديدا روسيا ودول بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وإلى حدما أمريكا اللاتينية.[1]

[1] – فاتح صيد، عز الدين شرون، **التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة المستوردة** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، العدد الثلاثون ، المجلد الثاني، 2007، ص348.

المبحث الثاني: ماهية السوق البترولية العالمية.

تختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعليقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لأغلب دول العالم، نظر لأهمية البترول على المستوى العالمي سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف أسواق النفط العالمية و أنواعها و إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها الأسواق البترولية.

المطلب 1: تعريف السوق البترولية العالمية وأنواعها.

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة نظرا لدور النفط الحيوي.

أولا: تعريف السوق البترولية العالمية.

يمكن تعريف السوق النفطية على أنها المكان الطبيعي لعملية تبادل السلعة النفطية بسعر معين وفي وقت معين بين الأطراف المتبادلة. [1]

ويمثل أيضا السوق المكان الفعلي للتفاعل المباشر أو عبر الوسطاء للبائعين والمشترين، حيث تقوم قوى العرض والطلب لتجارة السلع والخدمات، يتضمن آليات ووسائل لتحديد لسلعة المتداولة، فسوق النفط هو كباقي الأسواق ومن أهمها يتم فيه تداول النفط وفق لقوى العرض والطلب بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى جيوسياسية واقتصادية ومناخية. [2]

وتعرف أيضا السوق النفطية على أنها سوق هيكلية تتكون من عدد قليل من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة، فهم صناع الأسعار *prece maker*.[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى تعريف عام للسوق البترولية كالتالي: "السوق البترولية العالمية هي مكان تبادل السلعة النفطية وفقا لقوى العرض و الطلب".

---

[1]– خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج**، مذكرة ، جامعة وهران، وهران، الجزائر،2015–2016، ص22.

[2]– إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015–2016، ص121.

[3] - N.Gregory Mankim ,Markp.Taylor**, Economics**,Thonson Learming,Luk,2006,P320

ثانيا: أنواع الأسواق البترولية.

نميز نوعين من أسواق البترول:

1- الأسواق الفورية للنفط.

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ما بين 10% و15% من حجم التجارة العالمية في النفط ومن تم لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا كبيرا في الأسعار المعلنة أو الرسمية.

وفي أوائل الثمانينات كان وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي بسب الاختلال الحاصل مما دفع الأسواق الفورية إلى زيادة مرتبة أهميتها فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها أيضا عوامل تنظيمية وكذا نفسية مما يجعلها معرضة للتذبذب السريع. [1]

2-الأسواق المستقبلية (الآجلة).

عرفت الأسواق المستقبلية مند منصف الثمانينات قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، و تعتبر هذه الأسواق ظاهرة جديدة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وكذا عدم الاستقرار.

ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، حيث بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 72.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال 2002، ما يدل على أن الأسواق لم تعد مقتصرة فقط على من يرغب في اقتناء النفط، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار لما يخدم مصالحهم على مدار الساعة.

[1] - حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006، ص 247 .

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ- **السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم فيها المعاملات باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع كذلك على تحديد تاريخ الشحنة.

ب- السوق البترولية المالية الآجلة: هي عبارة عن بورصات، والمعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن بواسطة أوراق مالية أيضا عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات من أهم هذه الأسواق نذكر سوق نيويورك للتبادل التجاري وكذا سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.[1]

ثالثا: مميزات أسواق النفط العالمية.

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص تجعلها عرضة للتقلبات والأزمات.

1- تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة فمن جهة فإن النفط لا يوجد له بديل آخر في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، وكنتيجة لذلك يبقى الطلب على النفط غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره.[2]

2- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:

أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة و المصدرة للنفط من خلال منظمات كمنظمة الأوبك وكذا الدول المستوردة للنفط الصناعية من خلال منظمة التعاون والانماء الاقتصادي *OCDE*.

3- تأثر السوق النفطية العالمية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

---

[1] - سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص91-92 .

[2] - مريم شطيبي محمود، مداخلة تحت عنوان " **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة بكلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، يوم 14 ماي 2015، ص03.

وبصفة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل فيما يلي:[1]

أ- أنها سوق أكثر تنافسية:

حيث تتميز السوق بحرية بيع و شراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلة في منافسة في الصفقات.

ب- أنها سوق شفافة:

أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافة بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض و الطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

ج- أنها سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية الى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه انتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل النفطية والتي تترك آثار واضحة على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:

د- انتقال سلطة تسعير النفط الى السوق المستقبلي الذي يعيش على وضع المضاربات والتلاعب وغيرها.

هـ- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دور أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

رابعا: تصنيف السوق العالمية للنفط.

يمكن تصنيفها وفق معايير سنوضحها فيما يلي:[2]

[1] – سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص ص92-95.

[2] – نبيل بوفليح ، **دور صناديق الثروة السيادية بتمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع الأفاق**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص22-23.

1- وفقا للمعيار المكاني أو الجغرافي:

أهم أسواق النفط في العالم وفق هذا المعيار هي سوق نيويورك، سوق لندن، سوق الخليج العربي، سوق هونغ كونغ، سوق سنغافورة، سوق روتردام.

2- وفقا للمعيار السلعي:

أسواق متخصصة في تبادل النفط مثل سوق نيويورك، أسواق متخصصة في تبادل النفط بالإضافة إلى مختلف المشتقات النفطية مثل سوق لندن.

3- من ناحية الزمن:

يتم تقسيم السوق وفق هذا المعيار إلى سوق فورية مباشرة و عاجلة حيث أن التبادل يكون آني، سوق فورية آجلة أو سوق المضاربة إن التبادل في هذا السوق هو تبادل مستقبلي في المدى القصير وفقا لعقود تمتد من شهر واحد إلى أربعة أشهر.

المطلب 2: التطور التاريخي للأسواق البترولية العالمية.

إن السوق النفطية العالمية مرت بمراحل مختلفة نبرز أهم هذه المراحل فيما يلي:

أولا: خلال الفترة 1857-1970 (مند بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى).

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات الصغيرة المستثمرة في استغلال النفط ونظر للمنافسة الشديدة أدى إلى اندماج وزوال بعض الشركات حتى صارت شركات كبيرة قوية.

ثانيا: خلال الفترة 1973-1980 (منذ بداية أزمة 1773).

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج الأوبك مما أثر سلبا على موقف هذه الأخيرة وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها،[1] حيث تميزت هذه الفترة بعدم مقدرة منظمة الأوبك على المحافظة على ارتفاع مستويات الأسعار، وعلى الابقاء على الحد الأدنى المقبول من الحصة السوقية.

[1] - نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف، 2008-2009، ص52.

ثالثا: فترة منتصف الثمانينات إلى غاية 2000.

خلال هذه الفترة لم تكن أسعار النفط مرتفعة حيث أنه ابتداء من عام 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت الزيادة التدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، وشهدت الطاقة الانتاجية الاضافية انخفاضا في مستوياتها، وتميزت هذه المرحلة بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة ووصلت أسعار النفط إلى مستويات دنيا تكاد تقترب مما كانت عليه قبل التصحيح الكبير في أسعار النفط أي قبل عام 1973.

رابعا: الفترة من 2000 إلى 2016.

تميزت هذه الفترة بزيادة الطلب العالمي على النفط خاصة في آسيا وعلى وجه الخصوص من طرف الصين والهند وتميزت أيضا بظهور اختناقات على كامل سلسلة الإمدادات النفطية، وبلغت أسعار النفط أعلى مستوياتها متجاوزة الـ150 دولا للبرميل الواحد في بعض الأحيان وهو رقم لم يكن متوقع، [1] أخدت أسعار سلة خامت أوبك في الارتفاع مع بداية 2002، ونظرا للقرارات الصائبة التي اتخذتها دول منظمة أوبك على مدار العام الهادفة إلى استقرار السوق النفطية وبالعمل الدائب للوصول إلى مستويات أسعار عادلة للدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، استقرت الأسعار من جديد.[2] أما عام 2013 فقد شهدت السوق النفط العالمية استقرار متزايدا وهذا انعكاس لحالة التعافي الاقتصادي العالمي الذي استمر بمعدلات لا تزال متواضعة فوصل الطلب على النفط إلى 89.9 مليون برميل في اليوم، [3]والإمدادات بلغت 90.1 مليون برميل في اليوم، هذا واتسمت السوق النفطية خلال عام 2014 بالاستقرار النسبي أيضا حيث شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضا كبير ليصل المعدل السنوي لسعر خامات أوبك إلى 93.3 دولار للبرميل،[4] هذا وشهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أكتوبر 2015 ارتفاعا طفيفا بمقدار 0.2 دولار للبرميل، [5]وفي 2016 شهدت السوق النفطية تطورات متباينة بعدها. [6]

[1] – وحيد خير الذين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012–2013، ص ص109–110.

[2] – مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط و علاقتهما برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] – تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، أوابك 2013، ص31 .

[4] – تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، أوابك 2014، ص31 .

[5] – أوابك، **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، الكويت، 2015، ص1 .

[6] – تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون ،أوابك 2016، ص31.

خامسا: العقد القادم.

يتوقع خلال العقد القادم وصول إنتاج الأوبك إلى أعلى مستوياته، كما يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط وكذلك الأسعار.

إن الشيء الملاحظ حول أسعار النفط هو تميزها بعدم الاستقرار سواء في مرحلة ما قبل ظهور منظمتي الأوبك والأوابك حيث كانت تسيطر الشقيقات السبع على الإنتاج والتصدير من خلال عقود الامتياز وكانت الأقطار المالكة للثروة النفطية لا تقوم إلا بدو جابي الضرائب والتي كانت تتميز بانخفاض معدلاتها، أو في مرحلة تعاظم دور الدول المنتجة من خلال بروز منظمي الأوبك والأوابك وقيام الدول المنتجة بعمليات التأميم لقطاعاتها النفطية وقيامها أيضا بتأسيس شركات النفط الوطنية واستقرت أسعار النفط أفرز جدلا كبير في الأوساط النفطية وأصبح التبوء بأسعار يتميز بعدم الدقة. [1]

[1] – وحيد خير الذين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، المرجع نفسه، ص110.

المبحث الثالث: أطراف السوق البترولية العالمية.

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات العالمية للطاقة ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والوكالة الدولية للطاقة، تتحكم في مستوى الأسعار في السوق البترولية.

المطلب 1: الشركات العالمية للطاقة.

تعد الشركات النفطية العالمية أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات وفيما يلي سوف نتطرق لتعريفها وخصائصها وكذا أنواع الشركات النفطية العالمية:

أولا : تعريف الشركات العالمية للطاقة.

هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات ،[1] سيطرت على الصناعة النفطية لوقت طويل، أصطلح على تسميتها بـ "الشقيقات السبع"، [2] فحتى عام 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للبترول ،[3] وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و هولندا، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حولي 80 % من الإنتاج البترولي العالمي(خارج الولايات المتحدة الأمريكية و المنظومة الاشتراكية)، كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك، فإنها تملك أكثر من 50% من ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة ادارة خمس من هذه الشركات على الأقل و تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية، وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والتنقيب، [4]تهدف إلى التحكم في تطوير السوق العالمية للطاقة، [5] كما تقوم بإكتشاف مكامن النفط والغاز الباطنية، [6] وتتمثل الشقيقات السبع في الشركات التالية:

---

[1] – حسين فهمي، **استراتيجية البترول**، المركز العربي للطباعة، لندن، 1981 ،ص169 .

[2] – حسين سيد أبو العينين، **الموارد الاقتصادية**، دار الثقافة الجامعة للطبع و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979، ص331.

[3] – وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مرجع سبق ذكره،ص101.

[4] – قويشح قويدري بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص59-61 .

[5] – داود سعد الله ، **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ،ص51.

[6] – حسين القاضي، سمير الرشاني، **محاسبة البترول**، دار النشر، دمشق، ص34.

1- شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي.

2- شركة سيوكوني موبيل.

3- شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا.

4- شركة جولف.

5- شركة تكساسو.

6- شركة رويال دتش(شيل).

7- شركة النفط البريطانية (*BP*).[1]

وسنتطرق لأكبر خمس شركات وطنية في الشرق الوسط وشمال إفريقيا فاعلة في السوق البترولية وهذا باعتبارها من أهم الأطراف التي تشكل السوق النفطية على المستوى الدولي في الوقت الراهن و تتمثل هذه الشركات في:

أ- شركة سعودي أرامكو السعودية

ب- شركة النفط الوطنية الايرانية(*niok*)

ج- شركة سوناطراك الجزائرية(*sonatrach*)

د- شركة البترول الكويتية(*KPC*)

هـ- شركة نفط ابو ظبي الوطنية(*adnac*)

وتملك شركات النفط الوطنية السالفة الذكر مصادر قوة وإمتيازات لا يستهان بها .[2]

[1] - حسين فهمي، **استراتيجية البترول**، مرجع سبق ذكره، ص5 .

[2] - وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مرجع سبق ذكره، ص102-103.

ثانيا : استراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق.

بعد ضياع جزء كبير من الأرباح الناتجة عن عمليات الانتاج للشركات، بالرغم من ذلك لم تتراجع الشركات عن هدفها وهو السيطرة على صناعة النفط مما دفعها إلى بناء استراتيجيتين على المدى الطويل والقصير التالي. [1]

1- الاستراتيجيات الحالية للشركات.

تهدف لتعديل توزيع استثماراتها بحيث تكون قادرة على الاستجابة لأي عجز محتمل، حيث تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة إلى إجراء تعديلات في هيكلها.

2- **الاستراتيجيات طويلة الأجل.**

تهدف إلى السيطرة على السوق العالمية للطاقة، وذلك بالتحكم في تطوير السوق ولهذا قامت بتركيز استثماراتها في كل من البترول، والفحم والغاز الطبيعي.

المطلب 2: منظمة الأوبك(*OPEC*).

سوف نتطرق أولا لنشأة منظمة الدول المصدرة للنفط المسمات منظمة الأوبك.

أولا: نشأة منظمة الأوبك.

تم إنشاء منظمة الأوبك في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من 5 دول، [2](فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، السعودية)، فإن المنظمة تضم في عضويتها حاليا إحدى عشرة دولة بعد انضمام (8) دول بالتدريج،[3] قطر(1961)، ليبيا واندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة(1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا(1971)، الإكوادور(1973)، الغابون(1975)، ثم انسحبت سنة (1995) وأنغولا، فالدول المصدرة للنفط تتميز باعتمادها الشديد عل العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات

[1] – داود سعد الله، **الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 47-51 .

[2] – محمد بن بوناب، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي**، مجلة الباحث الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة الجزائر، العدد01 ماي 2013، ص123 .

[3] – قويشح قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص58.

العامة ولموازين المدفوعات، ومن تم فإن التقلبات التي تلحق بتلك الموارد تنعكس بشدة على كل مرفق وعلى كل فرد فيها،[1]

أدت الأزمة المالية وهبوط أسعار النفط إلى حدوث تغيير في سلوك منظمة الأوبك، فعندما بدأت أسعار النفط في الارتفاع بشكل حاد في عام 2008 قامت منظمة الأوبك بتزويد السوق النفطية باحتياجاتها من النفط وفق الأسعار المحددة من قبل آليات السوق النفطية.[2]

ثانيا: أهداف منظمة الأوبك.

تأسست منظمة الأوبك لحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وسوف نبرز أهم أهداف المنظمة فيما يلي:

1- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية لأعضائها،[3] وتدبير الوسائل لحماية مصالحهم،[4]والحفاظ على سعر محدد.[5]

2- إيجاد السبل والوسائل لتحيق استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية بغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية.[6]

3- تسعى المنظمة لتحقيق التوازن السعري الذي لا يضر بالاقتصاد العالمي. .[7]

4- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول للدول الأعضاء.[8]

---

[1] – حسين عبد الله ، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] – كريستوف آلسوب وبسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، العدد135، المجلد السادس والثلاثون، 2010،ص 25.

[3]– أميرة إدريس، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (1980-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص134.

[4]– يسرى محمد ابو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع المستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص506 .

[5] – داود سعد الله، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، سبق ذكره، ص32 .

[6] – محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص224 .

[7] – ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص41.

[8] – قويشح قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص58.

ثالثا: الهيكل التنظيمي الأساسي للمنظمة.

يتكون الهيكل التنظيمي الأساسي لمنظمة الأوبك من:

1- المؤتمر:

هو السلطة العليا يتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، ويعقد المؤتمر اجتماعين على الأقل كل عام، تصدر جميع القرارات المتعلقة بالإجراءات بالموافقة الإجمالية لجميع الدول.

2- مجلس المحافظين:

يقوم بتوجيه شؤون المنظمة ويشرف على تنفيد قرارات المؤتمر، ويتكون المؤتمر من محافظ عن كل دولة عضو، يجتمع على الأقل مرتين في العام.[1]

3- الأمانة العامة:

تتكون من مجموعة من الإدارات التي تتولى الأعمال التنفيذية للمنظمة تحت إشراف سكرتيرها العام، يعين السكرتير العام بالتناوب لمدة عام.

4- اللجنة الاقتصادية:

تتمتع بمركز مستقل، وتعمل على أساس غير يومي، تقوم بمعاونة المنظمة في متابعة السوق العلمية للبترول، وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار عند مستويات عادلة.[2]

[1] – حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] – حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سبق ذكره، ص45.

رابعا: أبرز المحطات في مسيرة الأوبك.

مرت منظمة الاوبك بمحطات عديدة نذكر منها:[1]

1- عقد الستينات:

تعتبر هذه المرحلة بداية تشكل المنظمة من دولة نامية لديها نفس التوجهات والتطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية، وتم تشكيل سكرتارية المنظمة التي نقلت مقرها عام 1965 من جنيف إلى فيينا.

2- عقد السبعينات:

تحولت المنظمة الى لاعب أساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنظمة من الإمساك بزمام الأمور في ما يتعلق بحجم الإنتاج النفطي، وقد تميزت هذه الفترة بأزمتين أساسيتين الأولى تمثلت في الحظر النفطي الذي فرضته المنظمة عام 1973 على صادرات النفط الى الولايات المتحدة الامريكية والدول التي ساندت إسرائيل آنذاك في حربها مع الدول العربية، والثانية في الثورة الإيرانية عام 1979، التي أدت الى توقف بعض الصادرات النفطية الى الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ليصل إلى 40 دولار للبرميل.

3- عقد الثمانينات:

في مطلع عقد الثمانينات شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا ما لبث أن تراجع بشكل حاد في عام 1986، وقد اعتبرت آنذاك الأزمة النفطية الثالثة، ففي شهر مارس 1982 تم تحديد أول سقف للإنتاج من طرف منظمة أوبك، لم تلتزم به الدول الأعضاء كاملا، وفي عام 1984 تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول أوبك.

[1] – محمد بن بوناب، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستراتيجية النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص202.

وفي عام 1988 بدأت تشعر دول منظمة الأوبك بضرورة أخد موقف جماعي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.

4- عقد التسعينات:

شهد هذا العقد الأزمة النفطية الرابعة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت الى ارتفاع الأسعار بشكل حاد مما أدى بالمنظمة الى رفع سقف الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار أزمة دول شرق آسيا، مما نجم عنه انهيار في الأسعار عام 1998.

خامسا: منظمة الدول العربية المصدرة للنفط " أوابك".

أنشئت المنظمة باتفاقية أبرمت في 9 يناير 1968 ببيروت، بين كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة الليبية وهدفها الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتوثيق العلاقات فيما بينهم. [1]

المطلب 3: الوكالة الدولية للطاقة.

تأسست في أواخر عام 1974 بقيادة الولايات المتحدة وانضمت إليها الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(*O E C D*) باستثناء فرنسا التي تشارك كمراقب،[2] وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء (*O E C D*) ومقرها باريس وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، أستراليا، نيوزيلاندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج، وكان من بين أهدافها ما يلي:

[1] – رقية سهلي، **تقلبات أسعار الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الاخيرة لكل من (الجزائر ليبيا الامارات السعودية** ، مرجع سبق ذكره، ص109 .

[2] – أحمد عتيقة ، رأفت شفيق بسادة، **النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1985، ص 16

أولا: تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

ثانيا: وضع برنامج طويل المدى يهدف لتقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

ثالثا: تشجيع و تنمية الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وغيرها.[1]

وقد اتبعت هذه المنظمة عدة استراتيجيات تتمثل فيما يلي:

1- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.

2- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وتطوير البحث في هذا المجال.

3- البحث على البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.[2]

[1] – محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص202 .

[2] – براهيم بلقة، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط**، مرجع سبق ذكره، ص23 .

خلاصة

تناولنا من خلال هذا الفصل أهمية البترول والسوق البترولية العالمية في الاقتصاد العالمي ومكانة النفط كمصدر رئيسي للطاقة والأطراف المتفاعلة والمتحكمة في الأسعار النفطية

ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في هذا الفصل في العناصر التالية:

– النفط مصدر رئيسي للطاقة وذو أهمية اقتصادية سياسية واجتماعية كبيرة مما جعل منه سلعة استراتيجية.

– النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري فهو يمثل مصدرا حيويا للطاقة.

– تخضع السوق العالمية للطاقة لسيطرة الدول المنتجة /المصدرة للنفط (أوبك) ودول أخرى والدول المستهلكة/المستوردة للنفط تتمثل في الوكالة الدولية للطاقة، وطرف ثالث وهو الشركات النفطية العالمية.

– عدم الاستقرار في سوق النفط العالمية جعل من هذه الدول تقوم بإنشاء منظمة تحمي مصالحها سمتها بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وهي منظمة حكومية وفق ميثاق الأمم المتحدة.

تمهيد

يعتبر النفط من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل الاقتصاد الحديث وهذا لاحتلاله مكانة مهمة جدا بين مصادر الطاقة، فهو مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمصدرة .

لذلك فإن دراسة السعر البترولي وأنواعه وكذا العوامل المؤثرة والمحددة له تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، تتضمن ما يلي:

المبحث الأول: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها.

المبحث الثالث: المنتجون والمستهلكون ودورهم في تحديد الأسعار.

المبحث الأول: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

يعتبر مدى استقرار الأسواق العالمية مرتبط أساسا ببورصة البترول وهي من أهم مؤشراته، ومنه سنتناول في هذا المبحث ماهية السعر البترولي أهم أنواعه ومحدداته.

المطلب 1: ماهية السعر البترولي.

يتضمن هذا المطلب تعريف السعر البترولي وأنواعه

أولا: تعريف السعر البترولي.

اختلف الباحثين حول تعريف واضح وصريح لسعر البترول ومنه سنحاول إعطاء بعض التعاريف كما يلي:

1- يعبر السعر البترولي عن القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية معينة نتيجة تأثيره عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، ومناخية وسياسية.[1]

2 – يعرف سعر النفط على أنه "قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود بحيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا" .

3- "كما يمكن اعطاء تعريف آخر للسعر، يتمثل في كون السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة(النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الحام الى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات و يتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع الى البئر أو في الميناء و رسوم النقل.[2]

4- فالسعر البترولي مند مراحل تطوره، كان هناك اختلاف في طرق تحديده والعوامل المؤثرة فيه، فخلال الفترة الأولى من اكتشافه تجاريا كانت السوق الحرة سائدة، والمنافسة شديدة بين الشركات، فكان يعرف على أنه كلفة إنتاج البترول مضافا إليه الربح المتوسط، وتغير مفهوم السعر يتغير طبيعة السوق ليصبح سعرا

---

[1] – الطاهر بعلة، **انعكاسات و تحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة بليدة 02، الجزائر، العدد الرابع، ص 78.

[2] – خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مرجع سبق ذكره، ص ص37- 38.

احتكاريا يخضع لسيطرة الشركات الكبرى الاحتكارية التي تعمل على تنظيم أرباحها، ليتطور بعد ذلك إلى سعر يخضع إلى عوامل السوق وطبيعتها (العرض والطلب).[1]

5- السعر: هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، فالسعر يعادل قيمة الشيء، وقد لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.[2]

ثانيا: أنواع السعر البترولي.

لقد تعددت أنواع أسعار البترول حسب مكان وزمان البيع و الشراء ومن أبرز الأنواع ما يلي:

1- السعر المعلن:

بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند آبار الإنتاج، ثم أصبحت تقوم بإعلانه في موانى التصدير، فقد كان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير البترول حتى الحرب العالمية الثانية، فكانت تحدد هذه الأسعار باعتبار أن البترول يأتي من خارج المكسيك يغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره ،أما في بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت شركات بترولية مستقلة إلى جانب الشركات الاحتكارية وأخذت تقوم ببيع بترولها بتخفيضات مما أدى إلى انخفاض الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية و حل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.[3]

2- السعر الحقيقي (السوقي):

هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي،* حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على

---

[1] -حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015، ص 57 .

[2] - قويشح قويدري بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] - الطاهر بعلى، **انعكاسات و تحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية و الاقتصاد الجزائري** ، مرجع سبق ذكره ص ص 78-79.

* الكارتل الدولي: مشتق من كلمة كا رتا اللاتنية التي تعني ميثاق و الكارتل هو الحلف الاحتكاري.

عمليات بيع و شراء النفط ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع.[1]

3- سعر الإشارة:

تكون عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين، فهو سعر يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر الحقيقي، فقد اعتمد كسعر معمول به في بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية، ويتم احتساب هذا النوع من الأسعار على أساس معرفة معدل السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات، فقد طبقت هذه الأسعار لأولى مرة في الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في 1965 وحددت أسعار الاشارة طبقا لهذا الاتفاق.[2]

4- سعر الكلفة الضريبية:

يتم العمل بهذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول، ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضاف إليها عائد الحكومة، المتمثل في الضريبة وتتحرك الأسعار الأخرى وفق لهذا السعر في السوق البترولية.[3]

5- السعر الفوري أو الآني:

وهو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.[4]

---

[1] – سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] – حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص58-59.

[3] – الطاهر بعلى، **انعكاسات و تحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[4] – قويشيح قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص63.

المطلب 2: الطلب البترولي و العوامل المؤثرة فيه.

الطلب على البترول من أهم العوامل المؤثرة على سعر البترول حيث نلاحظ أن الخبراء في مجال البترول عند تنبؤهم بأسعار البترول المستقبلية يستندون الى الكميات المتوقع طلبها مستقبلا وفيما يلي سنتناول مفهوم الطلب البترولي وأهم محدداته.

أولا: مفهوم الطلب البترولي.

عرفت الوكالة الدولية للطاقة (*IEA*) الطلب البترولي على أنه "يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير و من كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة ".[1]

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة وتلك الرغبة ناتجة عن الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة، بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لأغراض انتاجية أو استهلاكية.[2]

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نمو متزايد سواء في شكله الخام في صورة منتجات بترولية، و يعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة و التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب.

يتأثر الطلب البترولي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة وهي كما يلي:

1- النمو الاقتصادي العالمي:

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 %عام 2000 ليرتفع الى 5.9 % عام 2004، وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب

[1] – علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 39.

[2] – داواد سعد الله ، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010** ، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص13.

العالمي على النفط ، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في اجمالي الطلب ليصل الى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ اجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي بترولي.[1]

2 – الاستقرار السياسي في العالم:

يلعب العامل السياسي دور مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منظمة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشأة النفط.[2]

3– المناخ :

يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء و الحرارة في الصيف عن المناطق معتدلة المناخ، يتحدد الطلب على البترول اضافة الى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية بالإضافة الى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية الى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل.[3]

4– عدد السكان :

هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي حيث كلما تزايد عدد السكان أدى ذلك الى تزايد الطلب، لكن تأثير السكان قد لا يكون مهما و قد يكون مهما و هذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى و من أهمها عوامل النمو الاقتصادي فيكون تأثيره كبير في حالة ما إذا كان النمو الاقتصادي عالي ويكون تأثيره محدود إذا انخفض الدخل القومي العام.[4]

---

[1] – سمية موري، **آثار تقلبات الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] – سمية موري، **أثر تقلبات البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 31–32.

[3] – داواد سعد الله ، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] – علي العمري، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

5- أسعار السلع البديلة (مصادر الطاقة البديلة):

من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب على البترول بالزيادة أو بالنقصان هي أسعار مصادر الطاقة البديلة، ففي حالة منافسة أسعارها لسعر البترول فان الطلب على البترول سيستمر في التوسع، أما في حالة تمكن المصادر البديلة بأسعارها من حلول محل البترول فان الطلب عليه سينخفض.[1]

المطلب 3: العرض البترولي و العوامل المؤثرة فيه.

يتمثل العرض البترولي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد و خلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المستهلكين.

أولا: مفهوم العرض البترولي.

يقصد بلفظ العرض في التحليل الاقتصادي كما ورد في كتاب النظرية الاقتصادية لأحمد جامع أنه "الكمية التي يعرضها المنتجون للبيع في السوق من سلعة معينة عند ثمن و في فترة زمنية معينة".[2]

فالعرض البترولي للسلعة الخام هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها و تبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة خلال فترة زمنية محددة أو معلومة، و تشمل هذه الكميات المعروضة على البترول المنتج في معظمه أو كله الى جانب نسبة قليلة من المخزون أو الاحتياطي البترولي (آني أو استراتيجي) من أجل الحفاظ على التوازن و استقرار عرض البترول في مواجهة الطلب. [3]

ثانيا: العوامل المؤثرة في العرض.

يتأثر العرض البترولي بمجموعة من العوامل سنبرزها كما يلي:

---

[1]- أحمد بلمرابط ، **البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية فرع التخطيط جامعة الجزائر، 1992-1993، ص12.

[2]- أحمد بلمرابط، مرجع نفسه، ص45

[3]- حسيبة زايدي، **فعالية تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سبق ذكره ،ص 51

1- الاحتياطيات النفطية والطاقة الانتاجية:

تعتبر الاحتياطيات و الطاقة الانتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطيات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الانتاج أما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في مناطق حديثة أو زيادة الانتاجية. [1]

2- السعر:

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أن سلعة، فعندما يرتفع سعر النفط يؤدي بدوره الى زيادة الكمية المعروضة منه ، إلا أن سوق يؤدي بدوره الى زيادة الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج:

يلعب المستوى التكنولوجي الدي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبدوره يساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.[2]

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها:

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و منه ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.[3]

5-الحروب و الأحداث السياسية:

الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الانتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979 ثم 1980.

---

[1] – أحمد ابراهيم علي ،**تحليل سوق النفط العالمي** ،آذار 2016، ص6.

[2] – سمية موري، **أثر تقلبات البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص33.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة :

انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط نستعرضها باختصار كالتالي:

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):

تهدف هذه السياسة للحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999):

تكمن في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات

ج- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءا من عام 2000):

تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول *OPEC* حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعند ارتفاع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من 20 يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل /يوميا.[1]

[1] - سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص97.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط و العوامل المؤثرة عليها.

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي و حتى أوائل القرن الحالي، فأسعار النفط تتأثر بظروف السوق، قوى العرض والطلب وكذلك تؤثر في دور النفط في الاستهلاك.

المطلب 1: التطور التاريخي لأسعار النفط (1973-1989):

أولا: تطور أسعار النفط قبل الـ70.

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق و تحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول وقد اعتمد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي كما يلي: [1]

- نقطة أساس وحيدة للتسعير.

- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

ثانيا: تطور أسعار النفط بين (1973-1989).

1- فترة السبعينات :

تميزت هذه الفترة بتسجيل أسعار النفط لارتفاعات و انخفاضات قياسية تمثلت في أزمات نفطية.

أ- الأزمة النفطية عام 1973:

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية و تقييم البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية الى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 الى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 40%.

وبإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء للضغط على الدول الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط

[1] - محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 200.

على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وفي زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاد هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:

– حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

– إعطاء قيمة فعلية للبترول.

– ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.

– ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

– تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا) بسبب موافقتها المعادية للقضية العربية لإسرائيل، إضافة الى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 و تخفيض شهريا نسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، و قد أدى ذلك الى تقلص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار وكما تم إقرار رفع الضريبة عن أرباح الشركات من 55% إلى85% و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.

ب– الأزمة النفطية عام 1979:

ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الايرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى الى انفجار أزمة نفطية ثانية.[1]

2– فترة الثمانينات:

استمرت الأسعار في ارتفاعها خلال الأعوام من 1980 حتى منتصف عام 1981 فقد تم تعديل سعر خام القياسي من 24 دولار الى 26 دولار في عام 1980 و رغم ذلك فان الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع الى أن وصلت في ديسمبر 1980 الى 40.60 دولار لخام القياسي، وفي عام 1983 ازداد تأثير

[1] – مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

السوق الفورية و تلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون، وانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك مما أدى بالمنظمة إلى خفض الأسعار.

وفي عام 1984 استمرت الأسعار الرسمية بـ29 دولار للبرميل في نهاية العام ووصل الى 28 دولار عام 1985 نتيجة قرار اجتماع أعضاء المنظمة في جانفي 1985 بجنيف، شهد عام 1986 تذبذبا عنيفا في الأسعار النفطية نتج عن الفوضى التي عمت السوق النفطية بسبب حرب الأسعار و قد شهدت السوق النفطية تحسنا طفيفا على مستوى الأسعار حيث تراوحت بين13 و 15 دولار للبرميل و اختتم هذا العام أحداثه باجتماع ديسمبر بالاتفاق على تخفيض الإنتاج للنصف الأول من عام 1987 قدره 8, 15 مليون برميل يوميا، و بدء العمل بسعر الإشارة البالغ 18 دولار للبرميل في شهر نوفمبر 1988 عقدت الأوبك اجتماعا في فينا قررت فيه تحديد سقف الانتاج بـ15,8 مليون برميل لليوم ستة شهور تنتهي في جويلية 1989 و الالتزام بسعر رسمي عند 18 دولار للبرميل.

ثالثا: أساليب التسعير في السوق البترولية.

لقد كان التصحيح السعري1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ولذلك سنتطرق إلى ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 وبعده.

1- تسعير البترول قبل التصحيح 1973.

إن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها، وأهم دعامات أحكام سيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث مراحل فرعية :

أ- التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة.

كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية ،هي اكبر منتجي البترول في العالم، و كانت أيضا أكبر مصدرة له، و يبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة الى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية كناكري 1828 والذي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان في

العالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو لتكاليف الانتاج فيه أو تكاليف النقل منه.

لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الاستراتيجية ليس فقط لشركات البترول الكبرى، وإنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، وليس غريبا بالتالي إن كان الشعار السائد في الصناعة البترولية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات، و ما يخدم كصاح الشركات يخدم مصالح أمريكا.

لم تكن الأسعار في ضل هذه السيطرة التامة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوى العرض والطلب، وإنما طبقا لحسابات و عوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط و الاستقلال بين أسعار الخام وأسعار المنتجات.

ب- التسعير حسب نظام نقطتي الأساس.

استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة – خليج المكسيك مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العدية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات البترولية تحقق من خلال أرباح خيالية وتوازنا متفقا مع مصالحها في صناعة البترول العالمية.

ولكن هذا النظام في التسعير إنهار على إثر تنبه البحرية البريطانية الى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد اليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفر من الاعتراف، بمنطقة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول، وحدد سعر البترول في "عبدان"(ايران) في نفس مستوى السعر في خلج المكسيك، ومند ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا ،ساس، خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتان.

ويمكن إيجاز العوامل المؤدية الى إتباع هذه القاعدة التسعيرية لأسعار البترول الخام كما يلي:

- قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من استهلاك واسع للبترول.

- التزايد الواسع والكبير لمكانة وأهمية بترول الشرق الأوسط عالميا وبترول الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية.

- التناقض والتنافس في المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها البترولية وبين الحلفاء كفرنسا وانجلترا.

– استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء البترول الأجنبي، وخاصة بترول الخليج العربي، وذلك بحصر منطقة سوقه في قسم في السوق الأوروبية بشكل خاص وليس كل السوق الاوروبية، اضافة إلى تحديد سعره المعلن وفقا لسعر البترول الأمريكي.

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير والعوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول، وإنما المهم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح الشركات ومصالح الدول المستهلكة في أوروبا، وبما أن عائدات الدول المنتجة ابتداء من الخمسينيات كانت وكانت تحسب بالنسبة للسعر المعلن، فإن أي خفض كان يعني انخفاضا في عائداتها، أي أن الشركات البترولية كانت تنفرد بقرارات التسعير، وتحددها تبعا لمصالحها ومصالح الدول المستهلكة ودون أي اعتبا لمصالح الدول المنتجة.

ج– التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة، و بالتالي ضغط الرأي العام بها على حكومتها لتحسين من شروط التعامل في البترول ولتؤكد حقها في جني الثروات البترولية ولتضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة، وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتها، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي1959و 1960، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين.

2– تسعير البترول بعد التصحيح السعري لـ 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض و الطلب، إذ أن السوق كانت تحتكرها القلة، وخضع تسعير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية، وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة.[1]

المطلب 2 : التطور التاريخي لأسعار النفط (1990 – 2015).

[1] – قويشح قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

أولا: فترة التسعينات.

تعرضت السوق البترولية في بداية التسعينات لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية، حيث ارتفعت على إثرها الأسعار حتى بلغت 40 دولار للبرميل، و جاء نظام النفط مقابل الغداء الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة بانخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت الى أدنى مستوى لها بما يقل عن نيويورك وواشنطن و لاحت أزمة أمريكية متعددة الأبعاد على الوطن العربي.[1]

ثانيا: الفترة 2000-2015.

لقد شهد الاقتصاد العالمي مند مطلع العام 2001 تراجعا شديدا في معدلات نمو حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها مند 8 سنوات من قبل ثم جاءت أحداث 11 ديسمبر في الولايات المتحدة الأمريكية من حدة التباطؤ، فالسوق النفطية تأثرت بشكل محسوس، الأمر الدي أدى الى تدهور أسعار النفط فقد شهدت مستويات أسعار سلة الأوبك انخفاضا بنسبة 16% خلال عام 2001 مقارنة بمستويات عام 2000، فقد عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2001 – 2008 منحا تصاعديا اتسم بالارتفاع حيث كانت الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 23.12 دولار وارتفعت الى 94.45 دولار في سنة 2008،[2] ثم عرفت انخفاضا في مطلع 2009 قدر بـ33.39 دولار أمريكي ويعود السبب لأزمة الرهن العقاري حيث أثرت على أسعار النفط، و عادت أسعار النفط إلى انتعاشها، مع عودة التعافي للاقتصاد العالمي بحلول عام 2010 لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011 ويبلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك ذروته عام 2012 عندما وصل الى 109.5 دولار للبرميل.

وبدأت أسعار النفط بالانخفاض المفاجئ خلال النصف الثاني من عام 2014، وتزايدت حدته بعد قرار منظمة أوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل،[3] فمند بداية 2015 انخفض الإنتاج العالمي بالإضافة لتحسن الطلب خاصة في الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية و التخوف من عدم استمرار ارتفاع النفط المحصور الأمريكي، أخد سعر النفط بالارتفاع تدريجيا

[1] – مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات** ، مرجع سبق ذكره، ص7 .

[2] – مصطفى جاب الله ، مرجع نفسه، ص ص8-9 .

[3] – **التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء**، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، نوفمبر 2015، ص 5.

مند بداية 2015 حتى وصل الى 65 دولار، بعدها انخفض إلى 48 دولار نتيجة لزيادة العرض من دول الأوبك خاصة السعودية والعراق.[1]

المطلب3: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل،[2] منها أسباب جيولوجية وأخرى اقتصادية، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددات الأساسيات لسعر النفط شانه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

وفيما يلي سنتناول على التوالي العوامل المؤثرة في أسعار النفط منها العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، المناخية، النفسية، الفنية، النقدية والعوامل البيئية.

أولا: العوامل الاقتصادية.

يعتمد الاستقرار في السوق العالمي للنفط على العرض والطلب والموازنة بينهما.[3]

1- الطلب العالمي على النفط :

لأن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الدي تشهده السوق النفطية، [4]وينقسم الطلب على النفط إلى نوعين الأول الطلب بغرض الاستهلاك حيث أنه يتأثر بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، ودخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط

---

[1] – خالد بن راشد الخاذر، **تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون**، ندوة "تدعيات هبوط أسعار على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات الدوحة–7 تشرين الثاني، نوفمبر 2015، ص63.

[2] – سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للصراف وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العدد السادس والثلاثون،2013، ص5.

[3] – عماد سالم محمد أبومتين، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية و آثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000–2014**، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية للتربية والدراسات العربية، القاهرة، 2016، ص36.

[4] – سمية موري، **آثار تقلبات الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

والنوع الثاني الطلب بغرض المضاربة "الأسواق المستقبلية" يتأثر هذا النوع من الطلب بصورة رئيسية بمعدلات النمو الاقتصادي المشجعة له.[1]

2- العرض العالمي على النفط:

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجياتها إلى النفط بمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط وخلال الفترة نجد أن العوامل السابقة تحققت جميعا وأثرت في عرض النفط، وخلال الفترة نجد أن العوامل السابقة تحققت جميعا وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار، فلقد مرت الصناعات البترولية مند نشأتها بثلاث شركاتهم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي، و احتكرت الإنتاج و تمكنت من السيطرة على آليات الطلب والعرض، وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفط إلى إنشاء كيان مؤسسي ينظم العلاقة بين أطراف السوق.

ثانيا: العوامل الجيوسياسية.

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثر في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط و تكريره، والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، ويبقى العامل السياسي عامل مرهونا بظروف سياسية فقد أثرت الاضطرابات خلال الفترة (2000-2010) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك:

1- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.

2- التوتر بين المغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرص مجلس الأمن والدول الأوربية.

3- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام.

[1] - عماد سالم محمد أبومتين، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية و آثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014**، مرجع سبق ذكره، ص37 .

4- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط.

5- إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 أنها سوق تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد وإذا احتاجت إليه لذلك انخفضت أسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام2000.

ثالثا: العوامل المناخية :

وهي العوامل المرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

1- مخاوف من زيادة قوة الإعصار وتأثيره في منشاة النفط المكسيكية وإغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية.

2- تسبب الاعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطة عمان وإعلان مؤقت للميناء العماني.

3- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر من 10 ملايين برميل من الإنتاج و ذلك منتصف شهر أيلول 2004.

رابعا :العوامل النفسية.

تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط، فمن هذه العوامل التي تؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط ما يلي: [1]

1- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية و الأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط دفعت المتعاملين في السوق النفطية للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.

2- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طلبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول حيث أن نيجيريا خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.

[1] - عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، غزة ، المجلد 15، العدد01، 2013،ص ص334-339 .

خامسا: العوامل الفنية.

تؤدي أعمال التطوير و الصيانة الدورية، نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق وقت الانتاج لفترة زمنية محدودة، و قد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأدت إلى توقف الإنتاج في مناطق، وارتفاعه في مناطق أخرى ومن أمثلة ذلك:

1- قامت شركة أرامكو بإغلاق رصيف 10 في مرفأ رأس التنورة، بسبب اندلاع الحرائق.

2- الفيضانات في تكساس أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يوميا.

3- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل شركة ميرفيأويل في ولاية لويزيان فضلا عن إغلاق خطوط أنابيب بنزين شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، و عطل مصفاة بيل تشيس.

سادسا :العوامل النقدية.

لاشك بأن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي، مما يجعلها تحجم زيادة الإنتاج و تخفيض الأسعار، فلقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية.

سابعا: عامل الندرة.

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير دلك في الأسعار أمر طبيعي، فعمر النفط يخضع لحسابات الاحتياطي والإنتاج فإذا ظل العالم يستهلك النفط بهذه المعدلات، سوق ينفذ نفط السعودية خلال 66 عام ونفط الكويت و العراق خلال 100 عام وإيران خلال 86 عام و الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال 11 عام حسب دراسة بريتش بتروليوم.

ثامنا: العوامل البيئية.

تحددها تشريعات و قوانين الدول و تتضمن قواعد صارمة فيما يخص التلوث البيئي، للحد من التلوث البيئي، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تشددا و صرامة في هذا الجانب كذلك الدول الأوروبية واليابان وقد ساهمت السياسية البيئية المتشددة في الولايات المتحدة الأمريكية في رفع أسعار المشتقات النفطية في أسواقها وذلك من خلال ما يلي:

1- القوانين الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على نوعية البنزين المستخدم.

2- عدم السماح للشركات الأمريكية لاستيراد الجازولين من الخارج بسبب التشدد المفرط في القوانين البيئية، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره في السوق الأمريكية.[1]

[1] - عماد سالم محمد أبومين، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية و آثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46 .

المبحث الثالث: المنتجون و المستهلكون ودورهم في تحديد الأسعار.

شهدت صناعة المحروقات تطورات تقنية هامة في مجال البحث والاستكشاف وكذا الاستخراج، والتي ساهمت في الكشف عن احتياجات جديدة في مناطق يصعب الوصول إليها، وفي المقابل شهد الاستهلاك العالمي من النفط ارتفاعا سريعا من قبل اقتصاديات الدول الصاعدة كالصين والهند إلى جانب اقتصاديات الدول الصناعية، ولعل ترقية الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه من أهم الأسباب التي قد تساهم في استقرار السوق النفطية.

المطلب 1: المنتجون والمستهلكون ودورهم في التأثير على أسعار البترول.

يمكن التميز بين المنتجين والمستهلكين في السوق النفطية كما يلي:

أولا: جهة المنتجين ودورها في التأثير على أسعار البترول.

ندكر منها ما يلي:

1- منظمة الدول المصدرة للنفط ودورها في تحديد الأسعار.

تمكنت الشركات الاحتكارية من السيطرة على أكبر صناعة في العالم وأكثرها حساسية لفترة طويلة مشكلة بذلك احتكارا عالميا لإنتاج النفط، نقله وتكريره، ولم تستطع الدول المنتجة للنفط الفكاك من هذا الاحتكار لاسيما أنها تواجه هذه الشركات بصورة انفرادية فقررت إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، حيث تعد منظمة الأوبك الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، حيث تساهم بحوالي 80مليون برميل يوميا، ووصل معدل إنتاجها ما يعادل 25 %من الإنتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو 65 مليون برميل يوميا عام 2030 أي بنسبة 54.1 % من حجم الإمدادات النفطية وهذا نظر للزيادة التي سوف يشهدها العديد من مناطق العالم خاصة الصين والبلدان المحيطة بها.[1]

وتلعب الأوبك دورا هاما في الحفاظ على المستوى المستقر لأسعار النفط، حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الانتاج بواقع 500ألف برميل يوميا إذا خرجت الاسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته أوبك والذي يتراوح بين 22و 28 دولار للبرميل، ولعل ذلك هو ما يجعل للأوبك دورا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق،

[1] – شلبي مغاوي علي، **أوبك ومستقبل أمن النفط**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 أفريل 2006، متوفرة على الموقع التالي : www.siyassa.org.eg

كذلك تقوم بدور متواصل يتمثل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو انقطاع في الإمدادات العالمية.[1]

فحسب التوقعات فإن الأوبك ستلعب دورا رياديا في تحديد الأسعار إلا أنها قد تتعرض لعدة ضغوط من طرف الدول المتقدمة التي تحاول تفكيكها، وتتمثل التحديات التي تواجهها الأوبك كما يلي:

أ- **التحديات الداخلية:** هذه التحديات تتدخل فيها المنظمة أو الدول المنظمة إليها من خلال قراراتها لحماية مصالحها و تتمثل في:

التحدي الأول: التعامل مع أزمات انقطاع الإمدادات حيث يشكل هذا العنصر أحد تحديات الأجل القصير التي تواجهها المنظمة بسبب الإمدادات النفطية لأي دول عضو لأي سبب كان من خلال تغطيتها بالطاقات الانتاجية المتوفرة لدى دول الأوبك وتتمثل هذه الأزمات في الحرب العراقية الإيرانية 1980 وغزو الكويت 1990 وإضرابات فنزويلا سنة 2009 والحرب على العراق لسنة 2003 وأعاصير خليج المكسيك 2005.[2]

التحدي الثاني : تحقيق التوزان والاستقرار في الأسواق يتميز الطلب على البترول بتغير موسمي خاصة في نصف الكرة الشمالي، حيث يرتفع الطلب في الربعين الأول والرابع من السنة، وينخفض الطلب في الربعين الثاني والثالث ولذلك على الأوبك أن تتماشى مع هذه التغيرات من خلال تعديل إنتاجها بما يساير هذه التغيرات.

التحدي الثالث: القوة الشرائية للبرميل و عملة المبادلات.

يرتبط هذا التحدي بقدرة الأوبك على المحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية اي تعويض قيمة الانخفاض في سعر البترول الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية.

[1] – مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط الأسباب التداعيات التوقعات**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن 2006، ص19.

[2] – سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص41-42.

ب- التحديات الخارجية :

التحدي الأول: النظام البيئي الكوني.

يتمثل في مجموعة الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تؤثر في استهلاك البترول وتجارته، وأهم هذه الاتفاقيات "بروتوكول كيوتو" والذي يسعى إلى تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي وأهم هذه الغازات هو ثاني أكسيد الكربون، إذ تشير الدراسات التي أجرتها الأوبك أن أسعار البترول وعائداتها ستؤثر سلبا من جراء تطبيق التزامات كيوتو، الذي يهدف لتقليل استهلاك البترول، لذلك فمنظمة الأوبك تؤكد استجابتها للتحديات البيئية ومساندتها للجهود المتعلقة بتلك القضايا.

التحدي الثاني:

تعتبر التطورات التقنية تحديا يؤثر في استخراج البترول وتكريره، الدي يتطلب استمارات التي تتمركز في الدول الصناعية فالأوبك تشجع التعاون وتبادل الخبرات كما تحث الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة ذات التكلفة والجدوى المعقولة، استخدام تقنيات بترولية أنضف من أجل حماية البيئة.

التحدي الثالث: سياسات الطاقة في الدول المستهلكة.

الدول المستهلكة تسعى للدفاع عن مصالحها من خلال مفاوضاتها في نظامي التجارة والبيئة العالمي، لذلك فإن الأوبك دعت الدول المستهلكة إلى تبني سياسات تجارية ومالية وبيئية وسياسات طاقة تتسم بالشفافية والوضوح، لأن الاجراءات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين المنتجين والمستهلكين ستؤثر في استقرار السوق وأمن الطاقة.

التحدي الرابع: قوانين و علاقات منظمة التجارة العالمية.

لقد تم التعرض لتجارة البترول في المادة العشرين استثناءات عامة من اتفاقية الجات، إذ تم الاشارة في معرض القيود على صادرات الموارد الطبيعية في الفقرة "ح" فيما يتعلق بتقييد صادرات الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها، فاحتمال أن تؤثر قوانين منظمة التجارة العالمية على الأوبك مما يشكل لها تحديا في تطبيق سياساتها المتعلقة بنظام الحصص وسقف الإنتاج.

2- الشركات النفطية العالمية.

مند اكتشاف النفط ظهرت عدة شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، وقد استطاعت فرض سيطرتها على السوق البترولية، وقد كانت تسيطر على80%من الانتاج النفطي العالمي وتسيطر على أكثر من 70% من صناعة النفط العالمية، كما استطاعت هذه الشركات توقيع اتفاقيات امتياز حصلت بموجبها على حق التنقيب عن البترول في العديد من الدول المنتجة لفترة زمنية طويلة مكنتها من امتلاك سلطة واسعة في تحديد الأسعار و معدلات الانتاج و الصادرات خاصة قبل ظهور *OPEC*.

3-الدول المنتجة خارج أوابك.

إلى جانب دول الأوبك تساهم مجموعة من الدول بنصيب كبير في انتاج وتصدير النفط في السوق العالمي، كما تملك احتياطات هامة من بينها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* ودول الاتحاد السوفياتي سابقا.

ثانيا: جهة المستهلكين ودورها في التأثير على أسعار البترول.

1- الوكالة الدولية للطاقة:

هي منظمة ذات سمة احتكارية تمثل احتكار المستهلك، ونشأت هذه الوكالة بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 والموقف العربي بخفض الانتاج وحظر التصدير لبعض الدول التي ساعدت اسرائيل في الحرب، وتتمثل أهداف هذه الوكالة أساسا في تخفيض استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب، واتجاه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب احتمال زيادة الانتاج عن مستوى الاستهلاك، ويتحقق ذلك من خلال التشجيع على استعمال مصادر الطاقة البديلة والاقلاع من استهلاك النفط ، وقد سعت الدول الأعضاء في الوكالة الى تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع، ففي سنة 1981 استطاعت أمريكا، اليابان، ألمانيا، والسويد، من تكوين مخزون نفطي يكفيها على التوالي لمدة 86،106،105،303 يوم، كما استطاعت الوكالة بالتنسيق مع شركات النفط العالمية من إعداد تقارير عن واقع ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتمكين دول هذه الأخيرة من اتخاد التدابير اللازمة، إذ كشف التقرير أن الارتفاع بنسبة 10 دولار في البرميل يكلف دول *OCDE* تراجع بـ0.4 نقطة من النمو، لكن الهدف

الأساسي من إنشاء وكالة الطاقة الدولية هو منع أي إجراء من قبل الأوبك باتخاذ النفط كسلاح وأداة للضغط.[1]

المطلب 2: الحوار بين المنتجين و المستهلكين.

إن العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة، هي علاقة مبنية على استراتيجية وسياسة كل طرف وفقا للمكاسب التي يرغب في تحقيقها وواضح التناقض في الكثير من الأحيان بين استراتيجيات كل من المنتجين والمستهلكين طالما أن مصالحها متعارضة.

أولا: شروط الحوار بين المنتجين و المستهلكين.

يعتمد الحوار بين المنتجين و المستهلكين على الشروط التالية:

1- يجب أن تكون السلعة الاساسية محل النقاش ذات طابع "استراتيجي" وتعتمد عليها كل من البلدان المنتجة والمستهلكة بدرجات متفاوتة.

1- وجوب الاعتراف بوجود مشكلة الطاقة "*ENERGY PROBLEM*" من قبل المنتجين والمستهلكين، وتؤثر بشكل مختلف على كلا الطرفين.

3- جميع الأطراف بحاجة إلى الاعتراف بأن السبب الرئيسي في مشكلة الطاقة يعود بشكل اساسي إلى تصرفاتهم الخاصة و سياساتهم المنتهجة، ولا يمكن لأي طرف منهم حل مشكلة الطاقة بمفرده وبمعزل عن الطرف الآخر.

4- ضرورة وجود الاعتقاد بأنه ليس بوسع آليات السوق دائما حل مشكلة الطاقة و/أو التعامل مع جميع نتائجها بطريقة فعالة، لذلك يجب اعتماد آليات أخرى، وينبغي أن تعكس تلك الآليات مصالح كلا من المنتجين والمستهلكين، ويجب مناقشة تلك الآليات والنظر في إمكانية التنسيق في التنفيذ المشترك لها، حيث من خلالها يمكن تحسين نتائج السوق وتحقيق فوائد لكلا الطرفين، وبعبارة أخرى لحل لمشكلة الطاقة نأخذ الحسبان عنصرا هاما ألا وهو الاعتماد المتبادل.[2]

[1] – سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص ص107-114.

[2] – عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة و المستهلكة للنفط و أهمية في استقرار الأسعار**، مجلة النفط و التعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الكويت، العدد 140، المجلد الثامن و الثلاثون، 2012 ص ص32-33.

إذا ما تم استيفاء الشروط المذكورة، سيكون لكل طرف الحافز في البحث عن أوجه التعاون، وقد يأخذ هذا التعاون عدة أشكال كالاتفاقيات المتعددة الأطراف الرسمية وغير الملزمة، أو أشكال أخرى، ومن الواضح أن الحوار بين المنتجين والمستهلكين يندرج ضمن إطار التعاون.

ثانيا: ترقية الحوار بين المنتجين و المستهلكين.

بزغت في أكثر من مناسبة فكرة الحوار بين منتجي البترول و مستهلكيه، ويرجع هذا الحوار في جدوره إلى الحقبة التي تلت تصحيح أسعار البترول في سنة 1973، و كان أول من دعا إلى هذا الحوار فرنسا في يناير 1974 و تطوعت لاستضافته، و في الجزائر سنة 1975 أعلنت وزراء المالية والنفط في دول الأوبك أثناء اجتماعهم مواقفهم على الحوار بشرط أن لا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل الموارد و التنمية بصفة عامة، وهكذا بدأ الحوار تحت اسم "مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي" أو "حوار شمال ـ جنوب سنة 1975" إلى أن أصبح يعرف باسم منتدى الطاقة العالمي سنة 2002،[1] حيث كانت البداية التاريخية للحوار عام 1975، حيث عقدت الجلسات الحوارية في باريس واستمرت 18 شهر، أما في المرحلة الحديثة لهذا الحوار فقد دامت اللقاءات والمناقشات من عام 1991 الى عام 1996 في خمس دورات متتالية، وانتهت كلها دون اتفاق بل بإصرار على عدم مناقشة موضوع اسعار النفط ومشكلة توزيع العائد وكان أغلب الحوار يتم عن طريق المؤتمرات والتي كان منها، مؤتمر النفط والغاز عام 1991 في ايران ولقاء باريس في نفس العام، والإجماع الفني لخبراء الطاقة في باريس 1992 والاجتماع الوزاري في النرويج، وكذا من خلال منتدى الطاقة العالمي الذي عقد في اليابان 2002 وفي السعودية 2003، وفي هولندا 2004.

وكل هذه المؤتمرات قد تناولت أهم موضوعات الطاقة ومصادرها واستخداماتها وتطورا الطلب العالمي، والنمو الاقتصادي وسياسات الطاقة العالمية وغيرها، إلا أن أي منها لم يتناقش عنصر السعر أو توزيع الريع النفطي، أو الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية المستهلكة، منجزة في ذلك الى رغبة الدول المستهلكة وشروطها .[2]

[1] – حسين عبد الله ، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، مرجع سبق ذكره، ص291.

[2] – مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف 01، تخصص ادارة أعمال وتنمية، سطيف، الجزائر، 2013-2014 ، ص ص38- 39 .

ويمكن أن نستعرض أهم الموضوعات التي دار حولها الحوار فيما يلي:

1- تغلب صفة العولمة على الصناعة النفطية خاصة في مجال التسعير الذي يتحدد بمقتضاه سعر النفط، فلا تكاد تخلو تجارة من بند النفط كصادرات وكواردات ومن هذا المنطق تنبثق الحاجة إلى التعاون والاعتماد المتبادل بين منتجو النفط ومستهلكيه.

2- سوف تظل العلاقة بين الدول المصدرة والمستهلكة ممتدة ووثيقة نظر لاحتلال النفط مكانة ضمن مصادر الطاقة إذ يمثل حوالي 39% من الاستهلاك العالمي للطاقة.

3- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتأمين الاستثمارات المطلوبة وذلك بإتاحة أكبر قدر ممكن من الشفافية حول الاحتياجات العالمية.

4- التزام الدول المستهلكة بكل ما يضمن تحقيق استقرار أسعار النفط وعدم عرقلة تحقيقه بممارسة ضغوط سياسية.

5- إن حماية وتحسين البيئة صارت قضية عالمية يشارك في الاهتمام بها منتجو النفط ومستهلكوه على حد سواء إذ ترى الدول الصناعية فرض المزيد من الضرائب على الوقود الاحفوري بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، بينما ترى الدول المنتجة أن المشتقات النفطية تتحمل ضرائب باهضه في الدول المستهلكة لها.

6- إطلاق العديد من الدعوات لمعالجة أمورتهم أطراف معينة كالدعوة إلى الاهتمام بتجارة الغاز الطبيعي وإزالة المعوقات التي تواجهه، كما يلاحظ غياب خطط لتبادل المعلومات والخطط الخاصة بمستقبل الطلب والعرض النفطي والتي تضمن توفير الاستثمار المناسب لتوسيع الطاقة الانتاجية للنفط دون فائض أو عجز تذبذب معه الأسعار.[1]

[1] - سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص ص114-115 .

خلاصة

اتضح من خلال هذا الفصل أن:

– هناك عدة أنواع للسعر البترولي حسب نوعية البترول إذا كان ثقيل أو خفيف كذلك مناطق التصدير والانتاج .

– السعر البترولي يتحدد بناء على تفاعل عدة عوامل تؤثر في العرض وطلب السلعة البترولية بالإضافة إلى عوامل أخرى.

– هناك عوامل عديدة تؤثر في الطلب البترولي من بينها النمو الاقتصادي العالمي و كذا عدد السكان والمناخ، والعرض البترولي بدوره تؤثر عليه عوامل تتمثل في الاحتياطات النفطية ويؤثر ارتفاع أسعار النفط على زيادة الكمية المعروضة وغيرها .

– تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دور هام في العرض البترولي.

– مرت أسعار النفط بعدة تطورات تخللتها أزمات سواء بارتفاع أسعار البترول أو انخفاضه خلال 1973-2015.

– هناك عوامل اقتصادية وجيوسياسية ومناخية تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية بالإضافة لعوامل العرض و الطلب.

– ترقية الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه من بين أهم الأسباب التي تساهم في استقرار السوق النفطية العالمية.

تمهيد

مع تزايد الطلب على الطاقة في العالم و إجماع التوقعات باستمرار نموه في السنوات القادمة بدأت الجزائر على غرار دول العالم تشهد ملامح تحولات هامة في هيكل منظومتها لصناعة الطاقة من حيث تنوع هذه الأخيرة وكذلك حصص مصادرها الأولية، وتزخر الجزائر بحكم أنها دولة نفطية بالعديد من الموارد الطبيعية وتحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري لما لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية حيث يرتبط الاقتصاد الجزائري بنمو النفط بصفة خاصة، ونظرا لتذبذب أسعاره بات ضروري على الجزائر تنويع صادراتها وعدم الاعتماد الكلي على صادرات المحروقات التي تتأثر كثيرا بأسعار النفط في الأسوق النفطية العالمية، ومنه سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول فيها ما يلي:

المبحث الأول: واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: عقبات وآفاق قطاع النفط في الجزائر.

المبحث الأول: واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تذرها هذه السلعة الاستراتيجية، فهي تساهم بشكل كبير في اجمالي الصادرات و الايرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل ايرادات جبائية، و كذا في الناتج المحلي الاجمالي، الشيء الذي جعل من هذه الثروة تخضي باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية لمحاولة حماية هذه الثروة و تطويرها .

المطلب 1: النفط ضمن قطاع الطاقة في الجزائر.

نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: لمحة تاريخية حول النفط في الجزائر.

مر النفط الجزائري بعدة مراحل نذكر من أهمها ما يلي:

1- النفط فترة الاستعمار:

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، واستغلال الآبار المكتشفة من قبل، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية للبترول ـ الجزائر ـ *"(C.F.P.A)"* و الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر *(S.N.Repal)*.

و شهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" بعدها تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود " في جوان 1956 وهي سنة بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر، بعدما تأكدت الامكانات الباطنية للصحراء الجزائرية، ظهرت سلسلة من المشاكل القانونية فحاول المشرع تجاوزها و كانت الأداة هي "قانون البترول الصحراوي" والذي يمكن حصر أهم ما جاء به القانون فيما يلي:

أ- وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر من سلب الثروات البترولية.

تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية هذا القانون صدر لأن السلطات الفرنسية رأت بعد اكتشاف النفط أنه يتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية فقامت بإصدار هذا القانون، بعدها قامت بتعديله خدمة للمصالح الاستعمارية و تقليص صلاحيات الدولية الجزائرية.

وفي 18 مارس 1962 وقعت اتفاقيات ايفيان التي نصت على وقف إطلاق النار ومهدت لاستقلال الجزائر، حيث تضمنت هده الاتفاقية بنود تتعلق بالمسائل البترولية ويمكن إيجازها فيما يلي :

– تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ الاستفتاء وتقرير المصير.

– تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بالتعاون لمواصلة استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية من خلال ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يكون للشركات الفرنسية حق الحصول على سندات التنقيب والاستغلال، فقد فرضت على الجزائر استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي.

2–النفط بعد الاستقلال.

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال الى تدعيم الاستقلال السياسي بإستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وذلك بإتباع استراتيجية تمثلت في إنشاء شركة سوناطراك وإجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي التي إنبثق عنها اتفاق الجزائر وتأميم المحروقات الجزائرية.[1]

أ– **الشركة الوطنية سوناطراك "*SONATRACH*".**

تم إنشاءها في 31–12–1963 بموجب المرسوم 491/63 وقد انحصر نشاطها في البداية بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا يشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية، وذلك في وقت قياسي حتى أصبحت من أكثر الشركات النفطية في العالم.[2]

ب– اتفاق الجزائر.

دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات طويلة دامت 18 شهرا مع الحكومة الفرنسية تهدف لمشاركة الحكومة الجزائرية في العمليات البترولية، ورغم صعوبتها فقد أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق في 1965/07/29 يسمى" اتفاق الجزائر".

---

[1] – عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009**، مذكرة ماجيستر، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011–2012، ص ص29–34.

[2] – خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج**، مرجع سبق ذكره، ص88.

ج-تأميم المحروقات.

تمهيدا التأميم المحروقات واستعادة السيطرة على الثروات الوطنية باشرت الجزائر بسياسة بدءا بالنقل أولا تم لتنقيب و الإنتاج لاحقا، وكان لها ذلك من خلال تأميمات 1967،1968 وكذا تأميم الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا 1968/05/13 وغيرها، وفي الأخير دخلت الجزائر الأسواق العالمية بعد معركة كبيرة للتأميم تمثلت في العقد المبرم بين شركة سوناطراك وشركة ألبازر الأمريكية.

د- المحروقات الجزائرية بعد التأمينات.

أرست الجزائر بعد تأميم المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قائم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية و جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع آليات واجراءات مناسبة تسمح ببسط نفودها على كل الحقول المكتشفة لكن بعد 15 سنة من التطبيق أثبتت المدة عجز قانون 1971 على رفع التحديات الحديدة التي واجهت القطاع وتفكير المشروع الجزائري في سن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.[1]

ثانيا: واقع احتياط/إنتاج/استهلاك النفط في الجزائر.

تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية.

1 - احتياطي النفط في الجزائر.

تمتلك الجزائر باحتياطات هائلة من البترول، فهي تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث الموارد بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وتتمركز أغلبيتها في حقل حاسي مسعود، والجدول الموالي يبين تطور الاحتياطات الجزائرية من البترول.

[1] -عبد الهادي حاج قويدر، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص36-43.

جدول رقم (3-1): تطور احتياطي النفط الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2016-2006
الاحتياطات المؤكد ومن النفط الخام الجزائري	9.2	11.3	11.3	11.8	11.4	12.3	12.2

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على **- Annual Statistical Report Oaport Oapec 2013 - 2017**

- سليمان كعوان، **دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016-2015، ص207.

- خالد لخدل، **التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري(دراسة تحليلية للإمكانيات المتاحة من الموارد الأحفورية الجزائرية للفترة1995-2015**، بحوث و دراسات، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015، ص288.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تمتلك احتياطات هائلة وهي في تطور مستمر، وهذ نظر للاكتشافات المستمرة في الصحراء حيث قدرت الاحتياطات 9.2 مليار برميل سنة 2000 ووصلت إلى 12.3 مليار برميل كأعلى مستوى لها سنة 2005، ثم تراجعت الاحتياطات قليلا خلال السنوات الأخيرة

وخلال الفترة 2006إلى 2016 ظلت الاحتياطات النفطية في الجزائر ثانية ومستقرة نظرا لقلة الاكتشافات و التكنولوجيا الحديثة التي تستلزم لاستخراج النفط و كانت في حدود 12.2 مليار برميل، فالجزائر تعتبر سابع دولة عربية من حيث الاحتياطات النفطية، بعد كل من السعودية والإمارات والعراق وقطر والكويت و ليبيا كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشر.

2 - تطور إنتاج الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور إنتاج النفط ورفعه في السنوات الأخيرة هو القيام بعمليات تجديد المركبات التي كانت تشكل هدفا رئيسيا لمؤسسة سوناطراك ومسيرتها، وهو الأمر الذي سمح برد الاعتبار لقدرات الإنتاج والالتزام بالمواعيد مع مختلف الزبائن.

جدول رقم (3-2): تطور إنتاج النفط الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة : ألف برميل في اليوم

السنوات	إنتاج النفط الخام في الجزائر	نسبة انتاج النفط الخام الجزائري من إجمالي العالم	إنتاج النفط الخام في العالم
2000	891	1.3	66863.1
2002	850	1.3	65613.9
2004	1311	1.8	71243.4
2006	1369	1.7	81561.7
2008	1356	1.6	85043.7
2010	1190	1.6	71951.8
2012	1203	1.6	73556.0
2014	1193	1.6	74224.0
2015	1157	1.5	78006.0
2016	1146	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على**- Annual Statistical Report Oapec 2001 - 2007 -2013 – 2017**

عرف إنتاج النفط الخام في الجزائر ارتفاعات طفيفة خلال الفترة من 2000 حتى 2003 حيث ارتفع من 891 ألف برميل في اليوم إلى 1111 ألف برميل في اليوم.

كما سجلت كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر ارتفاعا، ملحوظا مند سنة 2000 ليبلغ ذروته سنة 2007 حيث قدرت بـ 1398 الف برميل في اليوم تم تراجعت نسبيا في السنوات اللاحقة ليبلغ 1146 الف برميل في اليوم سنة 2016، أما على الصعيد العالمي فقد سجل الانتاج العالمي ذروته في سنة 2007 أي نفس السنة التي سجلت فيها الجزائر ذروة انتاج النفط إذ بلغ الإنتاج العالمي في تلك السنة 86346.4 الف برميل في اليوم، ثم بدأ بالتراجع والانخفاض في السنوات الأخيرة ليبلغ 78006ألف برميل في اليوم سنة 2015.

3- تطور استهلاك النفط في الجزائر.

عرف استهلاك النفط الجزائري تطورا ملحوظ خلال الفترة من 2000إلى 2016، حيث اتجه من 250 ألف برميل مكافئ نفط/ اليوم إلى 418 الف برميل مكافئ نفط يوم.

جدول رقم(3-3): تطور استهلاك النفط في الجزائر والفجوة خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: ألف برميل مكافئ نفط/يوم

السنوات	استهلاك النفط الخام في الجزائر	الفجوة
2000	250	641
2002	235	615
2004	275	1036
2006	316	1053
2008	349	1007
2010	481	681
2012	420	783
2014	426	767
2015	444	713
2016	418	728

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

-Annual Statistical Report Oapec 2001- 2007- 2010 -2013 -2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن استهلاك النفط في الجزائر في تطور ملحوظ، إذ إرتفع من 250 ألف برميل مكافئ نفط /يوم سنة 2000 إلى 362 ألف برميل مكافئ نفط /يوم سنة 2009، فالنفط الجزائري يتأثر بثلاثة متغيرات رئيسية الناتج المحلي الاجمالي و عدد السكان و أسعار الطاقة السائدة في الأسواق المحلية.

كما سجل استهلاك النفط الخام الجزائري تراجعا طفيفا في معدلاته اذ قدر سنة 2010 ب481 ألف برميل مكافئ نفط /يوم لينخفض نحو 418 ألف برميل مكافئ نفط /يوم سنة 2016.

أما بخصوص الفجوة فإنها في تطور مستمر، فقد ارتفعت سنة 2000 حتى 2005 إذ بلغت ذروتها بـ1067 ألف برميل مكافئ نفط /يوم و ذلك بسبب ارتفاع انتاج النفط الجزائر.

وبقيت في تذبذب خلال السنوات التالية و في سنة 2009 وانخفض إنتاج النفط الجزائري نتيجة تأثيرات الأزمة العالمية و انخفاض الطلب على النفط فأدى ذلك إلى انخفاض الفجوة إلى 878 ألف برميل مكافئ نفط/يوم ثم ارتفعت سنة 2011، بعدها انخفضت من 2012 حتى 2016 بسبب ارتفاع استهلاك النفط في الجزائر.

ثالثا: صادرات النفط الخام الجزائري وأهم الأسواق الخارجية.

يحتل النفط مكانة هامة في الصادرات الجزائرية مند الاستقلال إلى مرحلة المخططات و خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا هذا، فصادرات الجزائر من النفط هي المصدر الأول للعملة الصعبة لها، فهي تمثل ما لا يقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية.

جدول رقم (3-4): حجم الصادرات من المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016).

صادرات المحروقات (مليار دولار أمريكي)	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2016
- **البترول الخام.**							
القيمة: مليار دولار أمريكي.	4.815	7.719	22.697	16.855	27.326	10.037	8.876
الحجم: مليون برميل.	169.1	266.2	345.3	272.8	250.4	194.3	198.1
سعر الوحدة: دولار أمريكي للبرميل.	28.5	29.0	65.9	62.3	111.0	53.1	45
- **الكوندوسا.**							
القيمة: مليار دولار أمريكي.	3.999	3.572	7.268	5.146	4.698	2.236	1.989
الحجم: مليون برميل.	140.2	123.2	119.1	93.3	45.6	44.9	46.6
سعر الوحدة: دولار أمريكي للبرميل.	28.5	29.0	61.0	55.5	103.3	49.7	42.7
- **مواد البترول المكررة.**							
القيمة: مليار دولار امريكي.	3.282	3.018	4756.3	5.373	11.044	6789	5.563
الحجم: مليون برميل.	107.0	98.8	88.6	85.4	97.6	128.8	125.8
سعر الوحد: دولار للبرميل.	30.7	30.6	53.7	62.9	113.1	52.7	44.2
الغاز الطبيعي.	8.962	9.681	18.886	17.034	25.02	14.015	11.486
القيمة: مليار دولار أمريكي.							
- إجمالي الايرادات من المحرقات: مليار دولار.	21.061	23.993	53.608	44.410	71.661	33.080	27.917
- حصة شركاء سوناطراك.	1.169	2.195	5.288	3.920	4.973	3.721	2.913

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، ديسمبر2008 ص28، سبتمبر 2014 ص27.

-Bank Of Algerie , Bulletin Stutistique Trimestriel Septembre 2007, P21-Mars2016 P27.

-Bank Of Algerie Rapport Annuel De La Banque D'alger 2003 Annexe.

-Bank Of Algerie Rapport Annuel De La Banque D'alger 2006 Annexe.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

في سنة 2000 حتى 2006 كانت قيمة و حجم البترول الخام في ارتفاع مستمر و ذلك بسبب الطفرة النفطية و ارتفاع أسعار البترول، أما في سنة 2009 فقد انخفض حجم البترول الخام مقارنة بسنة 2006 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية حتى وصل 62.3 دولار أمريكي للبرميل ما انعكس سلبا على القيمة فانخفضت الى ما مقداره 16.855 مليار دولار أمريكي، و في سنة 2012 انخفض حجم البترول الخام و ذلك نتيجة ارتفاع اسعاره الى أقصى حدله بمقدار 111 دولار أمريكي للبرميل ما انعكس إيجابا على تحسين الايرادات من البترول، وظلت إيرادات البترول الخام في انخفاض مستمر نتيجة الانخفاض المتواصل لأسعاره.

أما بالنسبة وزن صادرات البترول الخام بالنسبة للكوندوسا و مواد البترول المكررة و حتى الغاز الطبيعي بما فيه غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي المميع فقد تصدر البترول الصدارة خلال سنوات الدراسة.

2 – أهم الأسواق الخارجية للجزائر.

إن حوالي 98% من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار و أكثر من 50 % من وارداته من أوروبا، أي مقيمة بالأورو، وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة ارتفاع قيمة الأورو، حيث أصبح الاتحاد الأوربي العميل الأول للجزائر مند 1980 وأمريكا الشمالية الثاني في المقام الثاني بعد أن كانت العميل الأول قبل 1980.[1]

[1] – سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014–2015، ص193.

جدول رقم (3-5): تطور وجهات التصدير الجزائرية خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: ألف برميل /اليوم

السنوات / المناطق	2000	2003	2006	2009	2012	2014	2015	2016
أوروبا	362.6	384.1	290.8	203	424.3	517.6	243.3	220.5
أمريكا الشمالية	59.9	263.9	509.6	393	263.3	44.8	111.9	108.5
آسيا/الباسفيك	-	28	20.9	125	92.3	42.1	114	52.9
أمريكا اللاتينية	15	65.2	40.8	27	28.7	18.5	65.7	73.5
إفريقيا	-	-	-	-	-	-	67.6	63.2
الشرق الأوسط	-	-	-	-	-	-	2.9	22.5

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

-Opec Annual Statistical Bulletin 2003 P78 .

- Opec Annual Statistical Bulletin 2006 P82.
- Opec Annual Statistical Bulletin 2009 P47.
- Opec Annual Statistical Bulletin 2016 p48.
- Opec Annual Statistical Bulletin 2017 P58 .

نلاحظ أن توزيع أن توزيع الصادرات الجزائرية تختلف من منطقة إلى أخرى على مختلف الأقاليم الجغرافية فهناك تنوع جغرافي للصادرات الجزائرية.

نلاحظ أن أول شريك للجزائر هو أوروبا من خلال صادرات البترول و الغاز فقيمة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر خلال الفترة2009-2000، حيث انخفضت إلى نحو 203 ألف برميل يوميا، وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الطلب البترولي العالمي، و عادات للإرتفاع خلال السنوات الموالية حتى بلغت ذروتها سنة 2014 بحوالي 517.6 ألف برميل، و في سنة 2015 انخفضت مرة أخرى نتيجة أزمة 2014 و بقيت في تراجع مستمر حتى بلغت سنة 2016 ما مقداره 220.5 ألف برميل يوميا.

أما المرتبة الثانية فتحصلت عليها أمريكا الشمالية كثاني وجهة لصادرات الجزائر فقد ارتفعت قيمتها حتى سنة 2011 عادت للانخفاض و في سنة 2015 ارتفعت وبلغت 108.5 ألف برميل يوميا.

و تأتي في المرتبة الثالثة كل من آسيا/ الباسفيك و أمريكا اللاتينية و افريقيا و نسبة أقل للشرق الأوسط.

المطلب 2 :أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

تبرز أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات اقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي* وكذا الميزان التجاري والميزانية العامة ومؤشرات أخرى من بينها التوظيف.

أولا :مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي (*PIB*).

يعتبر قطاع المحروقات الأساس الدي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية،[1] فهو يلعب الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد،[2] رغم تذبذب أسعار النفط و تأثيراتها على الناتج المحلي الإجمالي،[3] حيث تبلغ مساهمة قطاع المحروقات في المتوسط 30% من الناتج الاجمالي.[4]

* الناتج المحلي الاجمالي: هو كافة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن سواء محلية أو أجنبية.

[1] – فاطمة الزهراء زرواط، عبد الحميد بورواحة ، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة 1980–2014)**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأسيس الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص7.

[2] – دليلة طالب، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980–2013**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية المجلد3، العدد 2،2016، ص102.

[3] – مراد علة، **دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية**، قراءة تحليلية في حالة الجزائر للفترة(2000– 2014)، رؤية استراتيجية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، يناير 2017، ص109.

[4] – ناجي حسين، بو بكر صابة، **مدى تحقيق الاستثمار في قطاع الغاز و النفط للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، جامعة عبد الجميد مهري، قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2014، ص12.

جدول رقم (3-6): تطور مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2016).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي *(PIB)*	المحروقات	القطاعات الأخرى*	نسبة المحروقات من الـ*PIB* (%)
2000	4123.5	1616.3	2507.3	39
2002	4541.9	177.0	3064.8	32
2004	6150.4	2319.3	3830.6	38
2006	8520.6	3882.2	4638.4	45
2008	11090.0	4997.6	10442.1	45
2010	11991.6	4180.4	7810.5	35
2012	16115.5	5536.4	10579.4	34
2014	17228.6	4657.8	12570.8	27
2015	16702.1	3134.2	13567.9	19
2016	17406.8	3025.6	14381.1	17

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على

- بنك الجزائر النشرات الاحصائية الثلاثية، ديسمبر2008 ص26، جوان2012 ص26، سبتمبر2014 ص26، ديسمبر 2017 ص26.

- Bank Of Algerie Bulletin Statisyique Trimestriel Septembre 2007- Mars 2016

تساهم المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي الوطني، حيث أنها تستحوذ على النسبة الكبر بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى و كلها مجتمعة باعتبار اقتصاد الجزائر قائم على عوائد النفط.

من خلال الجدول نلاحظ تطور نسبة مساهمة المحروقات في*PIB* حيث بلغت مساهمة المحروقات سنة 2000 حوالي 39% من الناتج المحلي الاجمالي، بعد ذلك عرفت انخفاضا في السنتين 2001 و 2002 حيث وصلت 32% من *PIB* و هذا راجع إلى الاضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا و ايضا قرار الأوبك بخفض الانتاج، و ساهمت أيضا أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية و كل هذه

* القطاعات الأخرى: تتضمن الفلاحة + الصناعة + بناء و أشغال عمومية خدمات خارج الادارات العمومية + حقوق ورسوم على الواردات.

العوامل أثرت على أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض العوائد النفطية، شهدت سنة 2003 ارتفاعا معتبرا في نسبة المحروقات وواصل الارتفاع حتى سنة 2008 بلغ حوالي 45% من الـ *PIB* أي بقيمة 4997.6 مليار دينار، وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا مفاجئا بقيمة 1888.5 مليار دينار نتيجة الطلب المتزايد على النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي لتصل حوالي 5242.1 مليار دينار سنة 2011، أما السنوات الموالية فقد عرفت انخفاضا محسوسا من نسبة 30% من الـ *PIB* سنة 2013 إلى حوالي 3025.6 مليار دينار أي بنسبة 17% بمقدار تراجع 13% من *PIB* سنة 2016.

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد عرف تطور والذي ارتفع من 4227.1 مليار دينار سنة2001إلى 17406.8 مليار دينار سنة 2016، و معناه ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي قد تضاعف، كما نلاحظ أيضا أنه سنة 2009 سجل انخفاضا محسوسا و اصبح 9968 مليار دينار بعد ما كان يقدر 11042.8 مليار دينار سنة 2008، و هذا بسبب انخفاض ناتج قطاع المحروقات من 4997.6 مليار دينار إلى 3109.1 مليار دينار، و يرجع ايضا غلى الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول في تلك السنة و في سنة 2010 عاد الناتج المحلي الاجمالي للارتفاع حتى سنة 2014 نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي و منه تعافي الاقتصاد الجزائري، و انخفض مجددا بشكل نسبي في 2015 نحو 1670.1 مليار دينار، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2016 بقيمة 704.7 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مساهمة النفط في التوظيف.

تعتبر صناعة النفط من أضخم النشاطات استيعابا لليد العاملة، فهي تملك قدرة على خلق مناصب عمل جديدة، و هذا من خلال تأثيراتها وارتباطاتها مع مختلف النشاطات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، فقد شهد حجم العمالة في قطاع المحروقات زيادة مستمرة حيث ارتفع من حوالي 48.489 ألف عامل سنة 1977 إلى حوالي 79.712 ألف عامل عام سنة 1987 و على الرغم من الأزمة التي عرفها القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات إلا أن قطاع المحروقات لم يتأثر و ارتفعت حجم العمالة إلى حوالي 100 ألف عامل 1997.

و هذا راجع لكون الجزائر تعطي هذا القطاع اهتمام كبير كونه المسؤول عن تحريك الاقتصاد الوطني وتوفير النقد الأجنبي،[1] فقد شهدت سنوات التسعينات تحسنا ملحوظا في معدلات البطالة التي انخفضت

[1] – فاتح صيد، **تقلبات عوائد البترول و انعكاساتها على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال (2000–2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة الجزائر، العدد 06 ديسمبر 2016، ص99.

من 29.2% سنة 1999 الى 17.7 % في 2004 في حين وصلت الى 10% سنة 2010،[1]واصل حجم العمالة في قطاع المحروقات في الارتفاع خلال العقد الماضي و بداية العقد الحالي ليصل الى أكثر من 166 ألف عامل سنة 2013، لكن تعتبر مساهمة قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي قطاع الصناعة متواضعة، و هذا راجع لصيغة هذه الصناعة كثيفة رأس المال، فميزة النفط هي إرتفاع نسبة رأس المال التي تجعلها تجدب العمالة كما تهيئه لهم من فرص أفضل للمعيشة، كما أن تراجع اسعار النفط ينعكس سلبا على مؤشر التوظيف في هذه الصناعة و ذلك لتراجع عوائد البترول التي تساهم في توفير مناصب عمل جديدة من خلال ما يلي حيث تؤدي نسبة الاستثمارات المحلية و الأجنبية في هذه الصناعة إلى استقطاب أعداد ضخمة من اليد العاملة و خاصة مع الشركات الأجنبية، و تستفيد العمالة الجزائرية من التشغيل في هذه الشركات نظرا لانخفاض الأجور التي تتقاضاها مقارنة بالعمالة الأجنبية الوافدة معها، فمن ايجابيات الاستثمارات الأجنبية هي تشغيل الكوادر الفنية الجزائرية المتخرجة من الجامعات و المعاهد البترولية، و ثانيا قدرة صناعة المحروقات على التأثير على مختلف الصناعات المرتبطة معها، و ذلك من خلال اقامة وحدات و مصانع تعتمد على مكونات البترول كمادة أولية.[2]

ثالثا: مساهمة النفط في مؤشرات اقتصادية أخرى.

إضافة للمؤشرات الاقتصادية السابقة هناك مؤشرات اقتصادية أخرى نذكر منها الميزانية العامة والميزان التجاري كما يلي:

1- مساهمة النفط في الميزانية العامة.

إن موارد المحروقات تلعب دوراها في توازن الميزانية العامة* للدولة خاصة وأن الايرادات البترولية تمثل مصدر لإيرادات الميزانية ونظر لأهمية النفط فهي في ارتفاع مستمر، والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] – عبد الرزاق حمزة، **سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012،2011،ص31.

[2] – فاتح صيد ، **تقلبات البترول و انعكاساتها على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 100 .

*الميزانية العامة : هي وثيقة تتضمن تقديرات النفقات و الايرادات لمدة معينة ومقبلة من الزمن غالبا ما تكون سنة.

جدول رقم(3-7): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة		إجمالي الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
	الإيرادات من المحروقات	الإيرادات خارج المحروقات			
2000	1213.2	364.9	1578.1	1178.1	400.0
2002	1007.9	595.2	1603.3	1550.6	52.6
2004	1570.7	652.5	2229.7	1891.8	337.9
2006	2799.0	840.5	3639.8	2453.0	1186.8
2008	4088.6	1022.6	5111.0	4175.7	935.3
2010	2905.0	1487.8	4392.9	4466.9	-74.0
2012	4184.3	2155.0	6339.3	7058.1	-718.8
2014	3388.4	2349.9	5738.4	6995.7	-1257.3
2015	2373.5	2729.6	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	1781.1	3261.1	5042.2	73836	-2341.4

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004، 2008، 2013، 2016.

تعتبر الإيرادات العامة عصب أساس للميزانية العامة للدولة، و من خلال انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعشت معها إيرادات الميزانية العامة ما انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة حيث حققت فائض خلال السنوات 2000-2008.

ففي سنة 2000 قدر فائض الميزانية العامة بـ400.0 مليار دينار ووصل ذروته سنتي 2005و2006 ، حيث بلغ 1186.8 مليار دينار سنة 2006.

ونتيجة انخفاض إيرادات المحروقات و تزايدت معها النفقات العامة أدى إلى تراجع رصيد الميزانية العامة للدولة ليصل إلى 935.3 مليار دينار سنة 2008.

ونتيجة انخفاض أسعار البترول بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط سنة 2009 أدى إلى تحول رصيد الميزانية العامة نتيجة انخفاض ايرادات المحروقات فانخفضت الايرادات العامة معها ما انعكس سلبا على الميزانية وذلك بحدوث عجز قدر بـ 570.3- مليار دينار.

ومع ارتفاع اسعار البترول في سنة 2010 انخفض عجز الميزانية إلى حوالي 74.0- مليار دينار بسبب تحسين إيرادات المحروقات و استمر العجز بالارتفاع سنة 2011 حتى وصل حوالي 718.8- مليار دينار سنة 2012، و مع انخفاض النفقات العامة سنة 2013 إلى حوالي 6092.1 مليار دينار انخفض عجز الميزانية العامة إلى 151.2- مليار دينار.

وتعتبر سنة 2015 ذروة عجز الميزانية الدي بلغ قرابة 2553.2- مليار دينار بسبب انخفاض إيرادات المحروقات إلى حوالي 2373.5 مليار دينار.

واستمر عجز رصيد الميزانية سنة 2016 بـ2341.4- مليار دينار بسبب ارتفاع النفقات العامة للدولة بمقدار 73836 مليار دينار.

2- مساهمة النفط في الميزان التجاري.

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات لبلد ما، و الجزائر باعتبارها دولة نفطية ومعظم صادراتها من المحروقات.

جدول رقم (3-8): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات العامة			الصادرات العامة	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البترول الجزائري (دولار)
	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات				
	القيمة	%					
2000	21061	97	590	21651	2346	19305	28.8
2002	18109	97	591	18700	2572	16128	24.9
2004	31548	98	660	32208	3385	28823	38.4
2006	53686	98	1069	54755	21456	33336	65.7
2008	71192	97	1954	79146	39479	39667	98.9
2010	56143	97	1619	57762	40212	17550	63
2012	70571	97	2048	72620	50376	22244	92
2014	31827	52	2810	61172	58330	2842	63
2015	33081	94	2057	35138	51646	16508-	55
2016	27917	59.7	1781	29698	46727	17029-	51

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

- مخطابي علالي، **الصادرات النفطية و دورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية،** جامعة بشار الجزائر، العدد الثامن ديسمبر 2017، ص 374.

- بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص28، جوان 2010ص28، سبتمبر 2014، ص28 ،جوان 2015ص 28، ديسمبر 2017 ص28.

- Bank Of Algérie , Bulletin Statistique Trimestriel Septembre 2007- Mars 2016.

- Bank Of Algérie ,Rapport Annuel De La Banque D'alger 2003 Annexe.

- Bank Of Algérie ,Rapport Annuel De La Banque D'alger 2006 Annexe.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر2008.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر معظمها صادرات من المحروقات يعني أن قطاع المحروقات يهيمن بنسبة تتراوح ما بين (97%-98%) من الصادرات الاجمالية الشيء الذي يجعل السلطات الجزائرية تتحول الى اقتصاد ما وراء النفط فارتفاع اسعار النفط الخام في الأسواق الدولية أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات الجزائرية سنة 2002 من 18109 مليار دولار امريكي أي بمعدل 97 % إلى حوالي 53608 مليار دولار امريكي سنة 2006.

وفي سنة 2008 شهدت صادرات المحروقات الجزائرية ارتفاعا بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى 98.9 دولار للبرميل، و عادت للانخفاض سنة 2010 بسبب انخفاض أسعار النفط و تداعيات الأزمة العالمية و تأثيراتها على الطلب العالمي للنفط، ثم انخفضت الصادرات من المحروقات بين السنوات من 2012 حتى 2016 بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط، اما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة بين (2.7%-6%) من حجم الصادرات الإجمالية.

شهد الميزان التجاري الجزائري فوائض معتبرة خلال 2000-2014 لكن هذه الفوائض شهدت تذبذب وذلك نتيجة صادرات المحروقات و التي تعتبر المحدد الرئيسي للصادرات الجزائرية و تذبذب أيضا حجم الواردات، فقد سجل رصيد الميزان التجاري ذروته ما بين 2005-2008 كما ارتفعت أيضا صادرات المحروقات بمعدل 98% من إجمالي الصادرات سنة 2006.

كما و شهد رصيد الميزان التجاري أعلى فائض له سنة 2008 بحوالي 39667 مليار دولار امريكي نتيجة انتعاش أسعار البترول حتى وصل أعلى مستويات بـ98.9 دولار مما أدى إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة الصادرات من المحروقات إلى 77192 مليار دولار أمريكي ثم أخذ رصيد الميزان التجاري في الانخفاض بين سنتي 2011 و 2012 نتيجة تحسين أسعار البترول، ثم تراجع مرة أخرى سنة 2013 حتى وصل أدنى مستوى بسبب زيادة الواردات و تراجع حجم الصادرات.

وخلال سنة 2015-2016 سجل الميزان التجاري عجزا بحوالي 17029- مليار دولار أمريكي و ذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول الى 51 دولار للبرميل و بذلك انخفاض الصادرات و منه انخفاض صادرات المحروقات الى حولي 27917 مليار دولار أمريكي فأصبحت واردات الجزائر أكبر من صادراتها وما يمكن ملاحظته أنه من الضروري تطوير الانتاج وذلك من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة تزايد الواردات نتيجة الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار وانعكاسات على الاقتصاد الجزائري.

الجزائر من بين الدول التي يرتبط اقتصادها بقطاع المحروقات، فمن الواجب تحديد وضعية استقراره أو اختلاله من خلال حركة اسعار البترول و عوائده وهذا ما جعله عرضه للصدمات.

المطلب 1: طبيعة البترول الجزائري.

يعتبر البترول الجزائري من أجود الأنواع من حيث الخصائص فهو خليط من مجموعة من النفوط المنتجة من عدة آبار يعتبر مزيج خفيف حلو[1]، إن البترول الجزائري الأساسي المعروف ب "صحارى بلند" يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت و درجة كثافته، فهو يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول منظمة أوبك و المشكلة لسلتها، فالبترول المستخرج من البئر الأول في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، حيث قدرت كثافته 0.830 و هو يشمل على 34 % بنزين، 24 %غازولين 1.32 وقود التدفئة، 8 % زيت، 1% برافين.

كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخرج الغاز الطبيعي و تعد من أجود أنواع النفوط، و يمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب،[2] كما أن البترول الجزائري يتميز بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يجعله أجود أنواع النفوط الأخرى لسهولة عمليات تكريره فهو لا يتسبب في اتلاف آلات التكرير المختلفة، و بهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، و أصبحت بذلك الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية وأحد أهم الأقطار النفطية و الغازية على المستوى الدولي، حيث ان النفط الجزائري جلب اهتمام أكبر الشركات النفطية العالمية الأمريكية منها و الروسية و الأوربية والصينية ...و غيرها و هذا راجع لعدة أسباب من بينها أن قطاع المحروقات في الجزائر يكتسي أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني[3] يعتبر البترول "صحاري بلند الجزائري" و خام "البرنت" متقاربان جدا من حيث السعر و الخصائص لكن يزيد سعر خام صحاري بلند الجزائري عن سعر خامات سلة أوبك بأكثر من اربعة دولارات للبرميل، و تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة

---

[1] – فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2011–2012، ص79 .

[2] – عبد الله جامع، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000– 2010 على الاقتصادات النفطية**، مذكرة ماجيستر إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011–2012، ص 127.

[3] – قوشيح قويدري بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008–2009، ص50.

والمصدرة للبترول والجدول الموالي يبين مميزات الجودة للبترول الجزائري الخفيف مقارنه ببعض أنواع البترول لدول منظمة أوبك خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائه على الكبريت و درجة الكثافة النوعية.[1]

جدول رقم(3-9) : مقارنة البترول الجزائري ببعض انواع البترول دول الأوبك.

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية(*IPA*)	نسبة الكبريت (%)	النسبة النوعية للمنتجات البترولية%		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	35.0	29.0
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
ايران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر:. قوشيح قويدري بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، ص50.

و يبقى البترول الجزائري من أجود الأنواع على المستوى العالمي حيث أن البترول الجزائري تنخفض فيه نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فمن خلال الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، فقد بلغ سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب 38.4 دولار للبرميل سنة 2004 ليرتفع إلى 66.1 دولار للبرميل سنة 2006 و74.76 دولار للبرميل سنة2007 ثم 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 أي بزيادة سنوية قدرها 32.4.[2]

[1] – وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2012-2013،ص ص 175-176 .

[2] – تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوابيك سنة 2008.

المطلب 2: تطور أسعار البترول و انعكاساته على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009)

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الايرادات النفطية لدول الاوبك عامة و من بينها الجزائر، و الدي بات من المؤكد أن الجزائر لن تتخلى عن الاعتماد الكلي للموارد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينات و خلال عشرية التسعينات و الجدول الموالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري من 2000 حتى2009.

جدول رقم (3-10): تطور سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2009).

الوحدة: دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر(دولار)	25	24.9	28.02	38.06	38.5	54.6	65.7	74.9	99.9	62.3

المصدر: بنك الجزائر ،النشرة الاحصائية الثلاثية،2009-2014.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (10) نلاحظ أن الفترة من 2000 إلى 2008 شهدت تطورات و تقلبات حادة لأسعار النفط، حيث عرف الناتج المحلي الخام نمو ايجابي عام 2000، كما قد أدى التحسيس البارز في أسعار البترول إلى تحسن رصيد الحساب الجاري فقد حقق ما يفوق 12.62 مليار دولار[1]، كما شهدت سنة 2001 تراجعا مقارنة بسنة 2000 و ذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي و أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شهدها الاقتصاد العالمي مند مطلع العام في الولايات المتحدة الأمريكية، و حسب الأرقام نلاحظ بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية مند مطلع 2002 حيث بدأت أسعار النفط مستويات قياسية مند مطلع سنة 2002 حيث بدأت اسعار النفط بالارتفاع من 25 دولار للبرميل إلى 38.06 دولار للبرميل سنة 2003، ثم 38.5 دولار للبرميل سنة 2004 و يرجع هذا الارتفاع للهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق و الاضطرابات العمالية التي شهدتها نيجيريا بالإضافة إلى ازدياد طلب الاقتصادات الناشئة على النفط خاصة الصين و الهند، ثم 65.7 دولار للبرميل لتصل إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، و هذا بسبب النمو الاقتصادي و الطلب العالمي على النفط، و انخفاض سعر صرف الدولار

[1] - بن زيد حاج، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد01 ، جويلية2011، ص15 .

الذي خلف أثر كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط و يخفض إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

بعد تسجيل ذروة الإنتاج النفطي في الجزائر،[1] عرف سعر النفط تراجعا كبير في سنة 2009 حيث الانخفاض 30 دولار مقارنة بسنة 2008، و يرجع هذا الانخفاض لتبعات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصادات الكبرى، ومع التراجع الذي شهدته سنة 2009 ارتفع معدل الانفاق العام من حوالي 8917 مليار دج سنة 2008 غلى 10026 مليار دج سنة2009.[2]

فتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية يلقي بضلاله على اقتصاديات العديد من الدول خاصة الدول المنتجة للنفط،[3]و الجزائر من بين الدول التي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية، فالبحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات مند مطلع سنة 2000 تمثلت في تحسين مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[4]

المطلب 3: تطور أسعار البترول و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2016).

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار النفط في الأسواق العالمية و التدهور الحاد الدي شهدته أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة، مما أثر على إيرادات و مداخيل الدول المصدرة له، كذلك ما ترتب عليها من تدهور في العلاقات الاقتصادية و كذا السياسية بشان التدخل في ضبط أسعار و تحديد كميات إنتاجه، و تباين التقديرات بشان تداعياته في أسباب اقتصادية و أخرى جيوسياسية، فقد احترم الجدل حول قضية استخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية و بين أسباب اقتصادية، فالدول المصدرة هي الأكثر ضررا و هي أكبر الخاسرين جراء هذا الانخفاض، بالتحديد الدول التي تعتمد موازنتها على النفط بنسبة كبيرة من بينها الجزائر التي تعتمد على النفط بنسبة 95 % على عوائد المحروقات فاقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي.

---

[1] – فرح إلياس الهناني، **الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري**، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الملتقى الوطني حول "أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة في السياسات البديلة، الأغواط يومي 10/11/اكتوبر 2015.

[2] – أنيسة بن رمضان، **تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد09 جويلية 2015، ص35 .

[3] – الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط على الموقع :

http ps// arabic.sputnihnens.com le 19/04/2017 a 10 :00gmt

[4] – مخطابي علالي، **الصادرات النفطية و دورها في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 375.

جدول (3-11): تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من (2010-2016).

الوحدة: دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعر(دولار)	63	83	92	94	63	55	51

المصدر : تقرير الامين العام السنوي لمنظمة أوبيك :أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أسعار النفط ارتفعت من سنة 2010 من حوالي 63 دولار للبرميل إلى 94 دولار للبرميل سنة2013، و قد ارتفعت ايرادات الجباية البترولية بصفة مضطرة، و هذا بسبب الانتعاش في السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات غير مسبوقة وصلت سنة 2008 إلى حوالي 4088.8 و هو ما يمثل بنسبة 25. 86 % من الايرادات الجباية الكلية، انخفضت بعدها سنتي 2010 و2011 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012و2013 حيث بلغت 4192 مليار دج و 43990 مليار دج على التوالي بنسبة69 % من ايرادات الجباية الكلية.[1]

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقر في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها مند 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 % مند جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني و من التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[2]

أولا: تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري.

[1] – عبد الهادي مسعود، خيرة مسعودي، مداخلة بعنوان **النفط العربي و إشكالية التنمية المعتمدة على الذات: حالة الجزائر**، أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري دراسة في السياسات البديلة جامعة الاغواط ،يومي 10 /11/أكتوبر 2017، ص 10.

[2] – مريم شطيبي محمود، مداخلة تحت عنوان" **انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

حتى الآن لم تؤثر اسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر الا بصورة محدودة و هذا نظر لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف بصندوق ضبط الموارد* الدي أنشئ عام 2000مع انطلاق فترة طفرة اسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هده الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي ورغم ذلك كانت هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

1- الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط.

أ- انخفاض فادح في ايرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى14.91مليار دولار مقابل 27.35مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 45.47%.[1]

ب-عجز في الحسابات الخارجية حيث حدث اتساع حاد في الحساب الجاري بلغ 7.87 مليار دولار في النصف الأول من 2015 و هذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات إلى 71 % عوض 11 % في النصف الأول من عام 2014.

ج- انخفاض احتياطات الصرف حيث انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الدي بلغ 194 مليار دولار في 2013، انخفاض سعر الدينا: انخفض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار و الأورو و هو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري.[2]

د- الناتج الداخلي الخام : إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز

---

[1] - عبد الحميد مرغيت، "**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 3.

[2] - الامين حلموس ، نسرين كزير، مداخلة بعنوان "**تداعيات انخفاض اسعار النفط على الدول الفاعلة في السوق النفطية**"، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار اسعار المحروقات على التنمية في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 11/10/أكتوبر 2017، ص10.

* صندوق ضبط الموارد :هو صندوق يتم تمويله من فوائد الجباية البترولية من الفرق بين السعر الحقيقي و السعر المرجعي لميزانية الدولة و المحدد بـ37 دولار للبرميل.

3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5 % لعام 2014 نظر لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.[1]

هـ- سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014فائضا تجاريا قدره 5.39 مليار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة الماضية مسجلا بذلك تراجع قدره 18 % حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مند شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة.[2]

و في سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول مما نجم عنه هذا الانخفاض القوي المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلص في إيرادات صادرات المحروقات بـ43.4%.[3]

2- الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط .

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط و عوائده على الجانب الاقتصادي فحسب ،بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

أ- **تقلص فرص التشغيل في برامج التنمية** : إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط و معدلات البطالة باعتبار ان كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد و الايرادات و التي يمكن من خلالها تنفيد الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات و من تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري فمن بين الاجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد مند جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015.

ب- انخفاض القدرة الشرائية للموظفين: من المتوقع أن تتراوح القدرة الشرائية للجزائريين من 3 إلى 5% خلال 2015 مقارنة بنسبة 2014 خاصة و أن أسعار الموارد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل نحو 10 % خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015.

ج- تهديد السلم الاجتماعي : إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجهة الاجتماعية في الجزائر حيث أن أزمة البترول تلعب دور في تغذية التوترات الاجتماعية و هو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور ايرادات النفط في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين

---

[1] – مريم شطيبي محمود ، مداخلة تحت عنوان "**انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** ، مرجع سبق ذكره ،ص4.

[2] – الموقع الالكتروني: http/www.akhbarelyoumi.dz أخر تصفح بتاريخ 2017/03/15.

[3] – بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية**، ص 6.

حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني و هي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية، كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

د- تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة: لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقى بضلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الاجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة الى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية و المالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الافريقية.[1]

و لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بفرض ضبط أوضاع المالية و تحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الموارد للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو.

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ25 % مقابل الدولار الامريكي و بـ6.7% مقابل اليورو خلال عام 2015، و الغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات و تقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.

- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، و تحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، و انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 %، و قد تسلمت تدابير التقشف الالغاء التدريجي للنفقات غير المكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموي ومستشفيات...) و تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات و الاسمنت و حفض التوظيف في القطاع العام و تفعيل الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة و إلى جانب الايرادات العامة أقرت موازنة 2016 ورفع

[1] - مريم شطيبي محمود، مداخلة تحت عنوان "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص109.

بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء و المازوت، و فرض حقوق جمركية بـ15 % على أجهزة الاعلام الألي المستوردة.

3- أسباب انخفاض أسعار البترول في 2015 و 2016.

هناك عوامل فرضت ضغوطا خاضعة لأسعار النفط أهمها:

أ- ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الأفقي، و قد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

ب- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) * : تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية و قد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي على حساب الأسعار فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي و هو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار و هذا القرار جاء على عكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الانتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

ج- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية : وهذا بعد رقع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، و هو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

د- تراجع الطلب العالمي و خاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها و استثماراتها التي تمثل ثلثي(3/2) ناتجها المحلي الاجمالي، و هذا راجع اساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة .

* أوبك: تأسست المنظمة و مقوها فيينا" في العاصمة النمساوية في عام 1960 لتنسيق و توحيد السياسات النفطية بين الدول الاعضاء و هم " الجزائر، وانغولا ،و اكوادور، و جمهورية ايران الاسلامية ،العراق ،الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية ،الامارات العربية المتحدة، فنزويلا.

هـ- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.[1]

[1] - عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

المبحث الثاني: عقبات و آفاق قطاع النفط في الجزائر.

الصناعة المتجددة في الجزائر تؤثر على أهم سلعة يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري (النفط)، الأمر الذي ولد مجموعة من المشاكل و التحديات كان لها انعكاسات على عائدات الصادرات النفطية.

المطلب 1: المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.

باعتبار الجزائر دولة نفطية بالدرجة الأولى فهي تواجه العديد من المشاكل و التحديات التي سوف نتطرق اليها في هذا المطلب.

أولا: المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر.

1- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على مبالغ النفط و ذلك بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي و الصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية و الشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط، و هي تقدم دعما لشركاتها النفطية.

2- إن أزمة النفط تصيب كل من الدول النامية و المتقدمة و لكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ و التعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث هذا ما جعلها تتمتع بقوة فائقة على إدارة الأزمات الدولية، و توظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها و ينقل الأزمة كلية الى الدول النامية و التي تتأثر سلبيا لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، و بالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبير على الاقتصاد الجزائري.[1]

3- إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، و كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير و ايجاد بدائل للطاقة، و عند وجود هذا البديل فإن من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض لسعره.

4- إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاع و انخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الايرادات النفطية فيعرض الجزائر الى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما ان تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض و الطلب في السوق.

---

[1] - رقية سهلي، **تقلبات اسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الاخيرة لكل من الجزائر، ليبيا الامارات ،السعودية** ، دراسة مقارنة ،مرجع سبق ذكره ، ص374-375 .

5- أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، و ارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيث و الحفر، يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

ثانيا: التحديات التي تواجه النفط في الجزائر.

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات نذكر منها :

1- التحدي الأول: مادة النفط مادة ناضبة، و بالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس و الرياح.

2- التحدي الثاني : لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة و البديلة من حيث القيمة الحرارية، و تلعب الغازات الطبيعية و المصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة و قطاع الصناعات النسيجية و شركات الحديد و الصلب و صناعات البتروكيماويات بالإضافة الى اهمية الغازات الطبيعية و المصاحبة كوقود لإحلال الوقود المنتجات البترولية "البوتاجاز "الكيروسين السولار- المازوت" في محطات توليد الكهرباء الحرارية و الغازية و في القطاع المتولي التجاري.

وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة، و لقد تصدرت شركة جازبروم الروسية قائمة الشركات في انتاج الغاز حيث بلغ انتاجها حوالي 54 بليون قدم 3/ي ثم شركة شل الهولندية بحوالي 7.5 بليون قدم 3/ي ثم شركة اكسون الأمريكية (حوالي 6.6 بليون قدم 3/ي) و تلها شركة سوناطراك الجزائرية في المرتبة الرابعة (حوالي 6.5 بليون قدم 3/ي).[1]

3- التحدي الثالث: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول- فحم) بغرض الحد من استهلاك من هذا الوقود، و كذلك استخدام حصيلة هده الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين الى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني، و قد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول و غيره من الوقود الكربون لأن كل من المنتج و المستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، و من آثارها أن فرض

[1] - مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/7 أفريل ،2008، الجزائر، ص 14.

ضريبة على سلعة ما يؤدي الى ارتفاع ثمنها و هذا الارتفاع في الثمن يؤدي الى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة و كذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، و كذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين الى تخفيض طلبهم أو إيجاد بدائل لها، أو اتباع الأسلوبين معا و تكون نتيجة ذلك انخفاض الطلب على السلعة و كذلك الحال بالنسبة للبترول.[1]

4- التحدي الرابع : لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسالة لافتة لأنها تسير بخطي متسارعة لا مثيل لها من قبل، و أضحت في الوقت ذاته، إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر السوق، و كذلك تكوين اتحادات استراتيجية مع شركاء أجنبية أخرى بهدف الحصول على انتاج ذي تقنية عالية و بكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على ايرادات أعلى ومن تم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

و نلاحظ أن أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم هناك ثلاثا منها تعمل في الصناعة النفطية عام 1999 وهي: شركة "اكسون" التي قيمة أصولها 247 مليار دولار، و شركة" رويال داتس" /مجموعة شل التي تبلغ قيمة اصولها 110 مليار دولار ، شركة" أمكو(Bp)" التي تبلغ قيمة أصولها 54.9 مليار دولار، وعموميا نستطيع القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي :

أ- الإندماج يؤدي الى زيادة حجم الشركات النفطية و يؤدي غلى خفض التكاليف و الحصول على حصة أكبر في السوق و على رأس مال، لبناء وحدات انتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى الى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا و منتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.

ب- الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة بتكلفة منخفضة.

إن عمليات الاندماج بين المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر في الموقف التنافسي للشركات الوطنية، في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال الاندماج الواسعة.[2]

---

[1] – رقية سهلي، **تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الامارات، السعودية) دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص 376.

[2] – مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب2: البدائل الطاقوية المتجددة.

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، بهدف تغطية و لو جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضية كبديل عن الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى الآن، حيث أن الجزائر تمتلك امكانيات هائلة في مجال الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة المائية، و الطاقة الأرضية الحرارية.

أولا : الطاقة الشمسية.

باعتبار الموقع الجغرافي للجزائر فهي تمتلك قدرات هائلة من الطاقة الشمسية حيث تعتبر من بين الأكبر على مستوى العالمي، حيث تقدر المدة الزمنية الإشعاعات (كثافة الفيض الاشعاعي) بأكثر من 200 ساعة و يمكن أن يصل إلى 3500 ساعة في السنة.

ثانيا: طاقة الرياح الهوائية.

تتغير طاقة الرياح في الجزائر حسب المناطق و هذا بالنظر للطبيعة الطبوغرافية و المناخية المتعددة، فالجزائر تمتلك رصيد معتدل من هده الطاقة، حيث تقدر طاقة الرياح بـ 2 إلى 6م/ثا، و تتميز المناطق الجنوبية للبلاد بسرعة الرياح أكثر من الشمالية منها، و خاصة في الجنوب الغربي الذي يقدر فيه معدل سرعة الرياح بـ 4متر /الثانية، و تصل إلى 6متر/الثانية في منطقة أدار.[1]

ثالثا: الطاقة المائية.

عبارة عن الطاقة المتولدة نتيجة استغلال حركة المياه و انسيابها بسرعة من أعالي الجبال أو الأنهار، ولهذا النوع من الطاقة تاريخ كبير حيث أنها كانت تستخدم مند حوالي ألفين في تدوير النواعير المائية لطحت الحبوب، و تتميز بكونها قليلة المخاطر و التلوث البيئي و قليلة التكلفة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أنها طاقة موسمية تعتمد على كمية الأمطار المتساقطة، ضف إلى ذلك بعدها عن مناطق استخدامها في غالب الأحيان.[2]

---

[1] – عبد الهادي حاج قويدر، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص162،162.

[2] – ربيع بلايلية، الشريف بوقاس، **تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كاستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 25.26 أفريل 2017، الجزائر، ص9.

رابعا: الطاقة الأرضية الحرارية (الجيوحرارية).

إن الأحجار الكلسية الجو راسية لشمال البلاد تمثل أهم مخزن لهذا النوع من الطاقة، و التي سمحت بإحصاء أكثر من 200 منبع معدني، و المنتشرة خاصة في المناطق الشمالية الغربية و الشمالية الشرقية للبلاد، حيث تحتوي على درجات حرارة تزيد عن 40°.

بناءا على كل هذا وبالنظر إلى القدرات الهائلة للطاقات المتجددة التي تملكها الجزائر، فإن القدرة الفعلية الموجودة لا تتعدى 2353 كيلو واط منها 2280 كيلو واط، تمثل منها الطاقة الشمسية 2280 كيلو واط، والطاقة الباقية طاقة الرياح، ومن أجل ترقية هذا النوع من الطاقات، تم من خلال قانون المالية 2010، إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، ممول بحوالي 0.5% من مجمل الاتاوة البترولية.[1]

[1] – عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري1986-2009**، مرجع سبق ذكره، ص162.

خلاصة

الجزائر باتت أكبر المنتجين للنفط الخام في إفريقيا، بل وتحتل مكانة مرموقة عالميا مما جعلها دولة ريعية بامتياز إذ أدى الاعتماد المفرط على عائداتها من صادراتها النفطية إلى تلاشي بعض القطاعات الأخرى المهمة على غرار القطاع الصناعي والزراعي وكذا السياحة، وأصبح اقتصادها يتسم بظاهرة اللاتصنيع، وهي ظاهرة تصيب الاقتصادات التي توصف بتفشي ظاهرة الداء الهولندي لديها، وأصبح الاقتصاد الجزائري بذلك رهين قطاع النفط والظروف التي تحكمه، فانهيار أسعار النفط يعكس الوضع الاقتصادي الراهن، فبتحسن الأسعار يتحسن الاقتصاد كما حدث خلال الطفرة النفطية لسنة 2000 والعكس صحيح كما حدث خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما ينعكس على المؤشرات الاقتصادية، وللخروج من هذه المعضلة وجب على الجزائر تنويع اقتصادها واستثمار الطاقات المتجددة و البديلة وكذا قطاع السياحة للخروج من مصيدة النفط.

خاتمة عامة

اتضح من خلال الدراسة أن السوق البترولية تحكمها أطراف متعددة، في مقدمتها الشركات العالمية للبترول (الطاقة) والتي سيطرت على مراحل الصناعة النفطية لوقت طويل، كما تعد منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" طرف ثاني فاعل في السوق البترولية والتي تهدف لتحقيق الاستقرار في أسعار البترول وحماية مصالح الدول المنتجة، الى جانب الدول المنتجة الاطراف خارج الأوبك مثل روسيا، أما الطرف الثالث فيتمثل في الدول المستهلكة/المستوردة والتي تتمثل أهمها في الوكالة الدولية للطاقة، و التي تأسست في أواخر عام 1974 كرد على الصدمة البترولية لعام 1973، حيث تسعى لتشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، وواضح كذلك من خلال الفصل أن كل طرف من هذه الأطراف يسعى الى تحقيق مصالحها، فطبيعة العلاقة بينهم تكون علاقة ودية وفي نفس الوقت هناك علاقة صراع وتنافس لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في أن هناك عدة أطراف للسوق البترولية العالمية تتحكم في تحديد الأسعار تبعا لمصالحها.

كما اتضح كذلك من خلال الفصل الثاني أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة/المصدرة، كما تؤثر على الدول المستهلكة/المستوردة له باعتباره يحدد وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب بالإضافة الى عوامل أخرى تتمثل أساسا في العوامل المناخية والجيوسياسية وغيرها، كما اتضح أن أسعار النفط شهدت تقلبات خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2000-2016)، ومرت بعدة أزمات من بينها أزمة 1973 و الأزمة العكسية لعام 1979 وكذا أزمة 1981 و 1986 وأزمة الخليج الأولى بداية السبعينات والأزمة الآسيوية والروسية، ولكن بنسبة أكثر سلبا على الدول المنتجة والمصدرة، باعتبار النفط مصدر وحيد للدخل في حين الدول المستهلكة المستوردة لديها إمكانية ترحيل الأزمة، كما اتضح أن هناك امكانية للتعاون بين أطراف السوق العالمية وذلك من خلال الحوار الذي يساهم في استقرار السوق النفطية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تتمثل في أن سعر البترول يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب العالميين في السوق البترولية العالمية بالإضافة الى عوامل أخرى.

واتضح من خلال الفصل الثالث أن الجزائر تعتبر البترول هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر الى ضعف القطاعات الأخرى، كما تبين أن المحروقات تساهم بحوالي 97% من الصادرات الجزائرية، وقد اتضح ذلك من خلال مساهمة البترول في مختلف المؤشرات الاقتصادية كما هو واضح في نتائج الدراسة.

كما اتضح أن التقلبات في الأسعار تؤثر على المؤشرات ارتفاعا وانخفاضا وذلك حسب وضع السوق البترولية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تتمثل في أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات وأن تقلبات أسعاره لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

وعليه بناءا على ما تقدم يمكن اضافة النتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة:

– اتضح أن النفط لا يزال يحتل المرتبة الأولى بنسبة 35.5% ضمن مصادر الطاقة في العالم.

– تتحكم في السوق العالمية للنفط ثلاث أطراف تتفاعل فيما بينها لتحديد الأسعار ندكر منها الشركات العالمية للطاقة ومنظمة الأوبك وكذا الوكالة الدولية للطاقة.

– تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بتقلبات البترول والطلب العالمي على النفط نظرا لكونه سلعة استراتيجية لا تحكمه قوى العرض و الطلب فقط بل تحكمه عوامل أخرى أيضا كالعوامل الجيوسياسية والمناخية بالإضافة أن التعارض في الأطراف يؤدي لتذبذب في الأسعار.

– يعتبر ترقية الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه من بين أهم الأسباب التي تساهم في استقرار السوق النفطية العالمية.

– نلاحظ أن الشرق الأوسط يحتوي أكبر احتياطي من البترول في العالم بنسبة 47.66%، تليها أمريكا الوسطى و اللاتينية ثم تأتي أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة تليها أوروبا وأوراسيا.

– أما بالنسبة للإنتاج فتتصدر أيضا الشرق الأوسط المرتبة الأولى عالميا من البترول تليها أمريكا الشمالية أما بالنسبة للاستهلاك البترولي العالمي فتحتل آسيا/الباسيفيك الصدارة بـ34.7 % يتصدرها العملاق الصيني، تليها أمريكا الشمالية.

– نلاحظ عدم التوازن ما بين الاحتياط/ الانتاج/ الاستهلاك الذي يميز المناطق المختلفة .

بالنسبة للجزائر اتضح أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ولكن هذا الارتباط يتوقف على تقلبات وكميات الانتاج وتصدير المحروقات فتتغير من فترة الى أخرى حيث:

– شهد نسبة مساهمة الـ *PIB* تقلبات خلال فترة الدراسة بين 2000–2016 حيث شهد تذبذبا من 2000–2009 وخلال الفترة 2009–2016 عرفت انخفاضا محسوسا من 30% من الـ*PIB* الى نسبة 19% من الـ*PIB* .

– تساهم الجباية البترولية في ايرادات الدولة ولكن تبقى في تذبذب نتيجة تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة، حيث تساهم ايرادات المحروقات بنسبة 54.6% من الايرادات العامة.

– يساهم قطاع المحروقات في التجارة الخارجية في الصادرات السلعية في المتوسط بحوالي 97% خلال فترة الدراسة.

– شهدت التجارة الخارجية تذبذب نتيجة تقلبات أسعار البترول.

– بناءا على ما سبق أن التقلبات في الأسعار تؤثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

الاقتراحات:

– عدم الاعتماد التام على مداخيل المحروقات والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم القطاع الزراعي و السياحي وكذا الصناعي.

– استغلال حالة الوفرة المالية المتأتية من خلال ارتفاع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

– الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة الأحفورية.

– تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية حيث أن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق عرضة للشمس.

– تحسين مستوى الخدمات السياحية المقدمة.

– تحضير الجزائر لمرحلة ما بعد النفط .

الآفاق:

إن البحث في موضوع تقلبات السوق البترولية العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري موضوع متشعب وواسع مما يفتح أمامنا آفاق متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها:

- استراتيجية الجزائر في الاستثمار في الطاقات البديلة في ظل تقلبات الأسعار في السوق البترولية العالمية.
- تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط في ظل تقلبات أسعاره.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب

1. أبو العلا يسرى محمد، **نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع المستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008.
2. أبو العينين حسين سيد، **الموارد الاقتصادية**، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979.
3. أحمد عتيقة، رأفت شفيق بسادة، **النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
4. أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي**، جامعة قاصدي مرباح، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر،2013-2014.
5. الرفاعي حاتم، **البترول ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار**، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
6. القاضي حسين، سمير الرشاني، **محاسبة البترول**، دار النشر، دمشق.
7. المجدوب محمد، حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
8. الموسوي ضياء مجيد، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
9. بن محمد ال الشيخ حمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكات للنشر، الرياض، 2007.
10. داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
11. عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
12. عبد الله حسين، البترول العربي– دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية،2003.
13. علي أحمد ابراهيم، **تحليل سوق النفط العالمي**، آذار 2016.
14. فهمي حسين، **استراتيجية البترول**، المركز العربي للطباعة، لندن، 1981.

15. تشيلي توبي، **النفط السياسة والقفز والكوكب**، ترجمة دينا الملاح، العبيكان النشر والتوزيع، الولايات المتحدة الامريكية، الطبعة العربية الأولى، 2010.

ب . الأطروحات والمذكرات:

1. أبومين عماد سالم محمد ، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة ماجستير، جامعة الدول العربية للتربية والدراسات العربية، القاهرة، 2016
2. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر ،2015-2016.
3. بلقة براهيم، **سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.
4. بلمرابط أحمد، **البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1992-1993.
5. بن زيدان فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2011-2012.
6. بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، وهران، الجزائر ،2015-2016.
7. بوجمعة قويدري قويشح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.
8. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية بتمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع الأفاق**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص22-23.
9. جامع عبد الله، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصادات النفطية**، مذكرة ماجيستر، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

قائمة المراجع

10. حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**، مذكرة ماجيستر، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012.
11. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف، 2008-2009.
12. حمزة عبد الرزاق، **سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
13. خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
14. دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015.
15. زايدي حسيبة، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014ـ2015.
16. سعد الله داود، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2011-2012.
17. سهلي رقية، **تقلبات اسعار صرف الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الامارات، السعودية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر،2016-2017.
18. صيد فاتح، **مشكلات الغاز الطبيعي في التجارة الدولية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، شعبة اقتصاد التنمية ،جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر ،2014-2015.
19. عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف 01، تخصص ادارة اعمال وتنمية، سطيف، الجزائر، 2013-2014.
20. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007-2008.

21. كعوان سليمان، **دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2015-2016.

22. مباني عبد المالك، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط و الغاز الطبيعي**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007-2008.

23. موري سمية، **أثار تقلبات الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

24. موري سمية، **أثر تقلبات اسعار البترول على التسمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم واقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان.

ج - المجلات:

1. بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد09 جويلية 2015.
2. حاج بن زيد، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000-2010**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد01، جويلية2011.
3. حسين ناجي، بو بكر صابة، **مدى تحقيق الاستثمار في قطاع الغاز والنفط للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، جامعة عبد الجميد مهري، قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2014.
4. صيد فاتح، **تقلبات عوائد البترول وانعكاساتها على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال (2000-2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة الجزائر، العدد 06 ديسمبر2016.
5. طالب دليلة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980-2013**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية المجلد3، العدد2، 2016.
6. علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية**، قراءة تحليلية في حالة الجزائر للفترة(2000- 2014)، رؤية استراتيجية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، يناير 2017.
7. آلسوب كريستوف وفتوح بسام، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، العدد135، المجلد السادس والثلاثون، الكويت 2010.

قائمة المراجع

8. البصام سهام حسين، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للصراف وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد السادس والثلاثون،2013.
9. بعلة الطاهر، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة بليدة 02، الجزائر، العدد الرابع.
10. بوناب محمد بن، لخديمي عبد الحميد، **تغيرات سعر النفط والاستراتيجية النقدي**، مجلة الباحث الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة، الجزائر، العدد01، ماي 2013.
11. جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتهما برصيدي الموازنة العامة وميزات المدفوعات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المسيلة، الجزائر، العدد التاسع، المجلد الأول، جوان 2016.
12. خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57.
13. دندي عبد الفتاح، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهمية في استقرار الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الكويت، العدد 140، المجلد الثامن والثلاثون، 2012
14. رجب علي، **صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية خارج أمريكا وآفاقها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الجزء الأول، الكويت، العدد 157، المجلد الثاني والأربعون، 2016، ص15 .
15. رجب علي، **صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية خارج أمريكا وآفاقها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الجزء الثاني، الكويت، العدد 157، المجلد الثاني والأربعون، 2016.
16. صيد فاتح، شرون عز الدين، **التنافس على مصادر البترول بين الدول المستهلكة المستوردة**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الثلاثون، المجلد الثاني، 2007.
17. العراقي مدحت، **ارتفاع أسعار النفط الأسباب التداعيات التوقعات**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن 2006.
18. علالي مخطابي، **الصادرات النفطية و دورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة بشار، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2017.

19. المزيني عماد الدين محمد، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد01، 2013.

د. الملتقيات و المؤتمرات:

1. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة 1980-2014)**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأسيس الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.
2. الخاذر خالد بن راشد ، **تحديات انهيار أسعار النفط ودرات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون**، ندوة "تداعيات هبوط أسعار على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة-7 تشرين الثاني، نوفمبر2015.
3. الهناني فرح إلياس، **الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري**، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الملتقى الوطني حول "أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة في السياسات البديلة، الأغواط يومي 11/10/اكتوبر 2015.
4. بلايلية ربيع، الشريف بوقاس، **تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كاستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 25.26 أفريل 2017.
5. بودرامة مصطفى، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/7 أفريل2008، الجزائر.
6. حلموس الأمين، نسرين كزير، مداخلة بعنوان "**تداعيات انخفاض اسعار النفط على الدول الفاعلة في السوق النفطية**"، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار اسعار المحروقات على التنمية في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 11/10/أكتوبر ،2017.
7. محمود مريم شطيبي، مداخلة تحت عنوان " **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**" مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد وللإدارة بكلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، يوم 14 ماي 2015.

8. مرغيت عبد الحميد، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.
9. مسعود عبد الهادي ، مسعودي خيرة، مداخلة بعنوان **النفط العربي وإشكالية التنمية المعتمدة على الذات: حالة الجزائر**، أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري دراسة في السياسات البديلة جامعة الاغواط، يومي 10 /11/أكتوبر 2017.

هـ . التقارير:

1. أوابك، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء،الكويت،2015.
2. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008.
3. بنك الجزائر النشرات الاحصائية الثلاثية، 2009.
4. بنك الجزائر النشرات الاحصائية الثلاثية، جوان2012.
5. بنك الجزائر النشرات الاحصائية الثلاثية، سبتمبر 2014 .
6. بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية، جوان 2010.
7. بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية، جوان 2015.
8. بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2017.
9. بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية.
10. التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، نوفمبر 2015.
11. تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، أوابك 2013.
12. تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، أوابك 2014.
13. تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، أوابك 2016.
14. تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوبيك سنة 2008.
15. تقرير الامين العام السنوي لمنظمة أوبيك :أعداد مختلفة.
16. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2004.

17. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008.

18. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013.

19. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016.

و. مواقع الانترنت

1. الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط على الموقع : http ps// arabic.sputnihnens.com le 19/04/2017 a 10 :00GMT.
2. الموقع الالكتروني: **http/www.akhbarelyoumi.dz** أخر تصفح بتاريخ 2017/03/15.
3. شلبي مغاوي علي، **أوبك ومستقبل أمن النفط**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 أفريل 2006، متوفرة على الموقع التالي : www.siyassa.org.eg.

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية

أ- الكتب:

1. Elisaleth Combres Florence Thinard .**Le Petrole,** Crallimard Jeunesse, Italie, 2010.
2. N.Gregory Mankim ,Markp .Taylor**, Economics**,Thonson Learming, Luk ,2006.

ب- التقارير:

1. Annual Statistical Report Oapec 2001.
2. Annual Statistical Report Oapec- 2007.
3. Annual Statistical Report Oapec 2010.
4. Annual Statistical Report Oapec 2013.
5. Annual Statistical Report Oapec 2017.
6. Bank Of Algérie , Bulletin Statistique Trimestriel Septembre 2007.
7. Bank Of Algérie , Bulletin Statistique Trimestriel Mars 2016 .
8. Bank Of Algérie ,Rapport Annuel De La Banque D'alger 2003 Annexe.
9. Bank Of Algérie ,Rapport Annuel De La Banque D'alger2006 Annexe.

10. Bp Statistical Review Of World Energy June 2001.
11. Bp Statistical Review Of World Energy June 2017.
12. Opec Annual Statistical Bulletin 2003.
13. Opec Annual Statistical Bulletin 2006.
14. Opec Annual Statistical Bulletin 2009.
15. Opec Annual Statistical Bulletin 2016.
16. Opec Annual Statistical Bulletin 2017..

مقدمة عامة

الفصل الأول

السوق العالمية للبترول

الفصل الثاني

أسعار البترول ومحدداتها

الفصل الثالث

تقلبات أسعار البترول

و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الفهرس

قائمة المصطلحات

و الجداول